العدل والمجتمع

Justice & society

شهرية تصدر عن وزارة العدل

توزع مجانا

السنة الثالثة
العدد 27
كانون الاول 2017

الصفحات
8

WWW.moj..gov.iq

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

وزارة العدل: افتتاح أعمال الدورة الـ 33 لمجلس وزراء العدل العرب برئاسة العراق

بدأت اليوم الخميس، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أعمال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب، برئاسة وزير العدل د. حيدر الزاملي، ومشاركة وزراء العدل العرب وممثلي المنظمات العربية والدولية.

وقالت وزارة العدل ان "أعمال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب بدأت اليوم الخميس بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبرئاسة وزير العدل د. حيدر الزاملي، والوفد المرافق له كل من السيد الوكيل حسين الزهيري والاستاذ كامل امين ومشاركة وزراء العدل العرب وممثلي المنظمات العربية والدولية"، مؤكدة ان " الزاملي سيسلم رئاسة المجلس للدورة الحالية الى نظيره الاماراتي د. سلطان سعيد البادي".

واضافت أن "الدورة الجديدة للمجلس ستناقش بندًا تتضمن سبل تعزيز التعاون العربي والدولي في المجالات القانونية والقضائية، والعمل على تفعيل الاتفاقيات القضائية العربية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب علي وجه الخصوص".

واوضحت "سيناقش المشاركون مشاريع القرارات المرفوعة من الاجتماع الـ(61) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب فيما يتعلق بإنشاء شبكة التعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعميم مشروع القانون العربي الاسترشادي الخاص بمساعدة ضحايا الأعمال الإرهابية على وزارات العدل والداخلية والجهات المعنية بمكافحة الإرهاب في كافة الدول العربية، وتشكيل لجنة من كل هذه الجهات لمراجعة مشروع القانون، بالإضافة لبند حول النهوض بالتشريعات الوطنية لمكافحة الفساد المالي وغسيل الاموال".

ويأتي انعقاد المجلس بدعوة من الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط وبرعاية جامعة الدول العربية، وبناء على ما نصت عليه المادة الثامنة من النظام الأساسي لمجلس وزراء العدل العرب، نظرًا لما تشهده المنطقة من متغيرات وتحديات.

العراق الموحد

د. حيدر الزاملي

في هذا الايام المبارك والتي تشهد البلاد خلالها تحقيق اروع الانتصارات على الارهاب في اخر معاقله ، تحتفل وزارة العدل بتخرج دورة جديدة من المنفذين العدول لتكون بمثابة رسالة نبعثها الى الابطال من قواتنا الامنية بأن اخوانهم في الوزارة يعملون معهم جنباً الى جنب في اكمال مسيرة النصر باعادة الحياة الى (العراق الموحد) بعد تجاوز مرحلة الحرب على الارهاب ومخططات التقسيم ليعود اقوى من السابق وشعبه اكثر وحدة وتماسك.

الحضور الكرام ان هذه المناسبة تجسيد للعمل الدؤوب الذي حرصنا منذ الايام الاولى على انجازه برغم من الصعوبات التي اعترضت مسيرة العمل وحاولت ثني الوزارة عن اداء دورها المهني والوطني الا اننا وضعنا نصب أعيننا اداء الواجب والسعي لخدمة هذا الشعب الجريح الذي عانى طيلة عقود من الحروب وصولا الى اليوم ، فكان لزاماً علينا ان ننهض من جديد ونتحلى بروح الصبر والثبات لعبور المحن والشدائد لتحقيق افضل الانجازات التي ما كانت لتتحقق لولا روح العزيمة والاصرار التي امدنا بها موظفو هذه الوزارة الذين عانوا ما عانوه من الاعمال الارهابية التي طالت اغلب العاملين فيها الا انها لم تنل من روحهم الوطنية الكبيرة ولله الحمد.

وفي هذه الاحتفالية الاولى لتخرج دورة المنفذين العدول والموسومة بـ(العراق الموحد) والتي قدمت (25) خريجا ليكونوا منفذين عدول يقدمون خدماتهم للمواطنين ستثبت الوزارة يوما بعد اخر ان العراق اكبر من تخرصات الارهاب وان روح المواطنة هي السلاح الذي عجز الارهاب عن مواجهته طيلة السنوات الماضية، وستكون الرصيد الذي يساهم باعمار العراق ويعيده الى المقدمة من جديد.

ونعاهد الشعب ان تكون انتصارات قواتنا الامنية والحشد الشعبي التي تكللت بتحرير كل تراب العراق الغالي من جرذان عصابات داعش الارهابية دافعا اضافيا لتعزيز مسيرة العمل والبناء لاعادة اعمار ما دمره الارهابيون واعداء الحياة ومن هذا المنطلق كان لنا الدافع الكبير في اعانة اهالي المناطق المحررة باعادة الحياة اليها بافتتاح الدوائر العدلية فيها بالسرعة الممكنة ، دعما للاهالي فكانت الوزارة سباقة في تطبيق البرنامج الحكومي الخاص باعادة الحياة في المناطق المحررة من الارهاب.

تكملة الكلمة ص٤

استمراراً بايقاع القصاص العادل بالمجرمين

وزارة العدل تستمر في تنفيذ وعدها باعدام المجرمين

اعلنت وزارة العدل هذا اليوم الاحد عن تنفيذ حكم الاعدام بمجموعة من العناصر الارهابية الذين اكتسبت احكامهم الدرجة القطعية، وبعد استلام مراسيمهم الجمهورية وموافقة الادعاء العام على التنفيذ، وكان عدد المجرمين المنفذ بهم لهذا اليوم ٤٢ مدان كانت احكامهم ضمن قانون مكافحة الارهاب، وجرائمهم كانت بين الخطف وقتل عناصر القوات الامنية والسطو المسلح وتفجير عبوات ناسفة وسيارات مفخخة.

اذ تأتي هذه الاجراءات استمراراً لما تعهد به السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي من عدم تأخير تنفيذ احكام الاعدام لمن اكتملت مصادقة احكامهم اصولياً، حيث استلمت الوزارة اذن التنفيذ بهذه المجموعة يوم الثلاثاء المصادف ١٩/ ٩/ ٢٠١٧ وتم التنفيذ هذا اليوم الاحد المصادف ٢٤/ ٩/ ٢٠١٧ .

حيث ان الوزارة تؤكد قيامها بواجبها على اكمل وجه وحسب القانون وبدون تدخل او مزايدة من اي جهة او شخصية سياسية كانت او غيرها، وان هذا الجهد خاص لمنتسبي وزارة العدل الذين عاهدو الله ان يكونو جنوداً اوفياء لهذا الوطن وشعبه الكريم، وهم بدورهم يعزون عوائل ضحايا الارهاب الاعمى سائلين المولى عز وجل ان يحفظ العراق وشعبه.

وقد شهد تنفيذ هذه الاحكام عدد من عوائل ضحايا الارهاب والذين فقدوا ابنائهم في العمليات الارهابية والتي كان اخيرها الاعتداء الارهابي الذي وقع في محافظة الناصرية.

وزير العدل يصل القاهرة لحضور اجتماع مجلس وزراء العدل العرب لدورته (33)

وصل وزير العدل د. حيدر الزاملي، اليوم الثلاثاء، الى العاصمة المصرية القاهرة لحضور اجتماع مجلس وزراء العدل العرب لدورته (٣٣) واجتماع المكتب التنفيذي في دورته الـ(٦١).

وقالت الوزارة في بيان لها، إن "وزير العدل د. حيدر الزاملي رئيس مجلس وزراء العدل العرب لدورته الحالية قد وصل، اليوم، الى القاهرة لحضور اجتماع المكتب التنفيذي واجتماع مجلس وزراء العدل العرب (٣٣) الذي يعقد في القاهرة برعاية الجامعة العربية".

واشارت الوزارة، الى انه "من المقرر ان يحضر اجتماع المكتب التنفيذي وزراء العدل العرب عن دول (العراق، الاردن، والسعودية، وقطر، والكويت، وموريتانيا، والقمر)".

خلال لقائه المقرر الخاص للامم المتحدة المعني بالاعدام خارج نطاق القضاء

وزير العدل: تنفيذ الاعدام وجميع الاجراءات تعمل وفقاً للقانون العراقي النافذ

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان المؤسسات المدنية والعسكرية تعمل وفقاً لفقرات القوانين العراقية، وتحظى باشراف الدولة ومنظمات حقوق الانسان المحلية والدولية، لضمان عدم حدوث اي انتهاكات لحقوق المواطنين ومعالجة حالات التجاوزات، او من جانب اخر القوانين المتعلقة بتنفيذ احكام الاعدام.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله، للمقرر الخاص للامم المتحدة المعني بالاعدام خارج نطاق القضاء أو باجراءات موجزة السيدة أغنيس كالامار، وبحضور السيد الوكيل الاستاذ حسين الزهيري ومدير قسم التقارير السيد محمد تركي.

واوضح السيد الوزير ان الحكومة حرصت على تسهيل مهمة المقررين الخواص لإنجاح مهمتهم في العراق حيث شكلت هذه اللجنة المختصة من اجل انجاز مهمتهم وحصولهم على نتائج حقيقية.

بدورها، اعربت السيدة أغنيس كالامار، المقرر الخاص للامم المتحدة المعني بقضايا الاعدام خارج نطاق القضاء، الاعدام.

عن تعازيها للشعب العراقي ولعوائل الشهداء في الحرب ضد الارهاب، مبينة ان الهدف من اللقاء ايجاد الضمانات القانونية الخاصة بتنفيذ عقوبة الاعدام، والاطلاع على الخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية من اجل رفع التوصيات الى الامم المتحدة.

من جانبه، اكد وكيل وزارة العدل الاستاذ حسين الزهيري في لقاء آخر وبحضور اعضاء اللجنة الوزارية المعنية والمشكلة من اغلب الوزارات العراقية الخاصة باستقبال المقررين الخواص

ان العراق يعمل بشكل قانوني وفق اتفاقيات ومعايير ثابتة في التحقيق والطعن والتنفيذ في مجال احكام

تمهيدا لانعقاد اجتماع مجلس وزراء العدل العرب في دورته الـ(33)

وزير العدل: اجتماع المكتب التنفيذي لوزراء العدل العرب سيركز على تجفيف منابع الارهاب

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب، سيركز على مكافحة الارهاب وتجفيف منابعه فكرياً ومادياً ودراسة تعويضات ضحايا العمليات الارهابية واللاجئين.

اعلن السيد الوزير عن ذلك على هامش انعقاد اجتماع المكتب التنفيذي لوزراء العدل العرب في دورته الـ(61) اليوم الاربعاء، في العاصمة المصرية القاهرة، تمهيدا لانعقاد اجتماع وزراء العدل العرب في دورته الـ(33) يوم غدا الخميس.

واوضح السيد وزير العدل، ان من جملة التوصيات دعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد على الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب الى اتمام اجراءات التصديق عليها، وحث الدول العربية على تكثيف التعاون العربي الثنائي والجماعي في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الارهاب، وفي مجال الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب واسترداد الاموال المنهوبة، بالاضافة الى مشروع تعديل القانون العربي النموذجي الموحد للمخدرات والمؤثرات العقلية .

وزير العدل: سنفعل ملفات القضاء على الارهاب واعمار المناطق المحررة

التقى وزير العدل د. حيدر الزاملي، اليوم الثلاثاء، بالعاصمة المصرية القاهرة سعادة سفير العراق في القاهرة السيد حبيب الصدر، على هامش المشاركة في اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب رقم (61)، ومجلس وزراء العدل العرب الـ(33). بحث السيد الوزير مع سعادة السفير، اهم النقاط التي يسعى الوفد العراقي لاقرارها خلال الدورة الحالية لاعمال المجلس للعام الحالي 2017. واشار السيد الوزير الى ان اهم مبتنيات الوفد العراقي خلال هذه الدورة ستعمل على تعزيز الوحدة والتعاون بين الدول العربية في جميع المجالات وفي مقدمتها القضاء على الارهاب، واعادة اعمار المناطق المحررة من سيطرة عصابات داعش الارهابية.

وتنطلق فعاليات اجتماع مجلس وزراء العدل العرب يوم الأربعاء في مقر الجامعة العربية، وبحضور وزراء العدل العرب والشخصيات العامة علي المستوى الدولي والإقليمي، وذلك لمناقشة أهم المواضيع والقضايا المتعلقة في الوضع الراهن في الدول العربية.

في كلمته خلال احتفالية تخرج دورة المنفذين العدول الموسومة بـ(العراق الموحد)

وزير العدل: رفد مسيرة العمل تعزيزٌ لنصر قواتنا الامنية في الحرب على الارهاب

قال السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان تخرج دورة جديدة من المنفذين العدول بمثابة رسالة الى الابطال في القوات الامنية بأننا في الوزارة نعمل معهم جنباً الى جنب في اكمال مسيرة النصر على الارهاب باعادة الحياة الى (العراق الموحد).

ذكر السيد الوزير ذلك في كلمة له خلال احتفالية اقامتها الوزارة اليوم الخميس، وحضرها السيد الوكيل حسين الزهيري و المدراء العامون بمناسبة تخرج دورة جديدة للمنفذين العدول والموسومة بـ(العراق الموحد)، وقدمت (25) خريجاً سيتم توزيعهم على دوائر التنفيذ العدلي في بغداد والمحافظات لتقديم الخدمات بشكل افضل للمواطنين.

وردد الخريجين مع السيد الوزير د. حيدر الزاملي اليمين لممارسة العمل بعد اكمال الدورة، سعياً لترسيخ مبادئ العمل المهني خدمة للعراق وتعزيز خطوات البناء واعادة الحياة الى جميع مناطق البلاد، وفي مقدمتها المحافظات المحررة من العصابات الارهابية.

وفي ختام مراسيم الاحتفالية قدم السيد الوزير والمدراء العامون في الوزارة شهادات التخرج و الجوائز التقديرية للطلبة المتخرجين، من اجل تشجيعهم على تقديم الافضل ضمن اعمالهم الجديدة في دوائر التنفيذ.

وزير العدل د. حيدر الزاملي يمثل العراق في اجتماعات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب لدورته (61) — 2

وزير العدل: ماضون في تبسيط الإجراءات في جميع الدوائر العدلية — 3

افتتاح دائرتي كاتب عدل الموفقيه والبشائر في محافظة واسط — 4

محكمة التمييز تصدّق حكما بالحبس الشديد على محام زوّر كتب تمليك عقارات — 6

وزراء العدل العرب يناقشون اليوم آلية لمساعدة ضحايا الاعمال الارهابية وتجريم دفع الفدية

قدم وزير العدل د. حيدر الزاملي، آلية خاصة بمكافحة الارهاب والفساد وغسيل الاموال ومقترح تعديل القانون العربي الموحد النموذجي للمخدرات، إضافة إلى مقترحات تنظيمية واسترشادية لتوحيد القوانين والمصطلحات في وزارات العدل العربية.

اعلن السيد الوزير عن ذلك، اليوم الخميس، خلال افتتاح اعمال مجلس الوزراء العدل العرب ال(٣٣) في العاصمة المصرية القاهرة، وتضمنت جدول اعمال الوفد العراقي برئاسة وزير العدل د. حيدر الزاملي، مقترحات عدة تتصدرها قوانين حماية ومساعدة ضحايا الاعمال الارهابية

اضافة الى بحث تجريم دفع الفدية والتي أخذت حيزا كبيرا من مشروع جدول اعمال الدورة الحالية لمجلس وزراء العدل العرب المنعقد في القاهرة.

من جانبه، اكد الوفد العراقي انه قدم عدداً من المقترحات ضمن جدول اعمال المجلس ستسهم في معالجة بعض المشاكل التي يعاني منها المواطن العربي كعقد ندوة بشأن توحيد القوانين الخاصة بالوظيفة العامة بالدول العربية، واعداد مشروع قانون عربي استرشادي للخدمة المدنية، اضافة الى اعداد مشروع قانون عربي استرشادي لادارة السجون ودوائر الاصلاح .

خلال استقباله اعضاء مجلس المفوضين في مفوضية حقوق الانسان

وزير العدل : العراق حقق نقلة نوعية في تطبيق معايير حقوق الانسان

أكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان العراق حقق نقلة نوعية في تطبيق معايير حقوق الانسان، مثيناً على تكاتف جهود المؤسسات الحكومية والانسانية الذي أوجد تطوراً اكبر في تطبيق معايير حقوق الانسان بسجون الوزارة.

ذكر ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي اليوم الأربعاء، وفداً ضم اعضاء مجلس المفوضين في مفوضية حقوق الانسان برئاسة المفوض الاستاذ خلف زيدان، وبحضور وكيل الوزارة لحقوق الانسان الاستاذ حسين الزهيري، ومدير عام دائرة الاصلاح العراقية الاستاذ حسين العسكري.

وناقش السيد الوزير والمجتمعون مجمل القضايا العامة التي تخص دائرة الاصلاح العراقية حيث طلب وفد المفوضية توقيع مذكرة بروتوكول تعاون مابين الجانبين، بالاضافة الى منحهم الاذن بزيارة السجون وتزويدهم بكافة الاوليات الخاصة بها، من اجل عرضها على المنظمات الدولية للرد على التقارير الكاذبة.

من جانبه، اكد السيد الوزير د.حيدر الزاملي، ان الوزارة مؤيدة ومستعدة للتعاون وتقديم جميع التسهيلات التي من شأنها تعزيز دور العراق الداعم لتطبيق معايير حقوق الانسان، وبما يعزز دور الحكومة في المحافل الدولية، مثينا على دور المنظمات الدولية في اعداد التقارير المهنية عن سجون الوزارة، ومد يد العون في تدريب الحراس الاصلاحيين واكسابهم الخبرات اللازمة للتعامل مع النزلاء بمهنية عالية.

يشار الى ان الوفد الزائر ناقش ايضاً عدة امور تخص النزلاء منها اليات تطبيق قانون العفو العام، مستعرضا دور الباحثين الموجودين في السجون، بالاضافة الى تطبيق برنامج مقابلات النزلاء لذويهم، وحق التشميس، وتقديم الخدمات الطبية للنزلاء باعتبارها من الحقوق المكفولة لهم في السجون.

وزير العدل د . حيدر الزاملي يمثل العراق في اجتماعات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب لدورته (61)

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، أن ملفات محاربة الإرهاب ومكافحة الفساد ومكافحة تمويل الارهاب والتعاون القانوني ستتصدر اعمال اجتماعات المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العدل العرب لدورته (61) . جاء ذلك على ضمن فعاليات اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب، والتي من المقرر انعقادها اليوم الاربعاء الموافق 22/11/2017 اجتماعه (61) في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة ، بحضور اعضاء المكتب التنفيذي كافة والمكونة من وزراء العدل في (العراق ، السعودية، قطر، جزر القمر ، الكويت ، موريتانيا). وقال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان جدول اعمال اجتماع اليوم من المقرر ان يناقش جملة من مشاريع التوصيات الخاصة ببنود جدول اعمال المكتب التنفيذي، وفي مقدمتها محاربة الإرهاب وتوحيد الجهود العربية بهذا المجال.

خلال جولة تفقدية للإشراف على اعمال الصيانة والتأهيل

وزير العدل يدعو لتسريع وتيرة العمل للانتقال للمبنى الرسمي للوزارة

وجه وزير العدل د.حيدر الزاملي بالإسراع في انجاز المرحلة الاخيرة من صيانة البناية الرسمية للوزارة، من اجل الانتقال اليها وبدأ الدوام مجدداً بعد الانتهاء من اعمال الصيانة وتحصينها امنياً.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال جولته التفقدية الثانية التي اجراها في مبنى الوزارة الرسمي، في الصالحية، حيث اطلع السيد الوزير على اعمال اعادة الاعمار والصيانة، والتي وصلت نسبة الانجاز فيها الى مراحل متقدمة، داعياً الى تسريع وتيرة العمل من اجل مباشرة الدوام الرسمي فيها قريباً.

وشدد السيد الوزير على ضرورة الانتهاء من اعادة الاعمار بأسرع وقت ممكن، لإنهاء معاناة الدوائر العدلية التي تشغل مواقع بديلة لا تفي بالغرض، مؤكداً على ضرورة تحصين المبنى امنياً وتوفير جميع المتطلبات لإعادة الدوام الرسمي فيه مجدداً بأقرب وقت ممكن.

يذكر ان الوزارة قد تعرضت لهجوم ارهابي في 25 /10 /2009، استشهد على اثره عددا كبير من موظفي الوزارة، بالاضافة الى تضرر اجزاء كبيرة من المبنى.

وزارة العدل : منظومة كاميرات المراقبة عززت مستوى الامن وحقوق الانسان في السجون

قالت وزارة العدل، ان انجازها منظومة كاميرات المراقبة رفع مستوى الاجراءات الامنية والإجرائية في عموم الوزارة، مؤكدة ان نصب هذه المنظومة في دائرة الاصلاح العراقية عزز من تطبيق معايير حقوق الانسان.

وقال اعلام وزارة العدل، ان انجاز هذا المشروع الحيوي، حقق تواصلا بين المقر المسيطر في مركز الوزارة مع السجون في بغداد والمحافظات، وبما يضمن التعامل الايجابي مع مختلف الحالات والسيطرة عليها دون تفاقمها، مبينا ان وجود المراقبة بالكاميرات وعلى مساحة المتر الواحد فند ادعاءات الجهات المغرضة بوجود انتهاكات لحقوق النزلاء داخل سجون دائرة الاصلاح العراقية.

وأضاف اعلام الوزارة: التعاون بين المركز المسيطر في مقر الوزارة والمركز الفرعي في دائرة الاصلاح العراقية بالإضافة الى وجود مقر داخل كل قسم سجني، ساهم بمنع حدوث اي خرق أمني، خلال الفترة الماضية، الامر الذي حظي بإشادة الجهات الرقابية الخارجية والداخلية المعنية بملف حقوق الانسان.

وزير العدل : الوزارة وضعت استراتيجية كاملة لتطوير الكوادر وفي شتى الاختصاصات

أكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان الوزارة وضعت استراتيجية كاملة لتطوير عمل الكوادر وفي شتى الاختصاصات دعما لتوجه الحكومة في اعادة الحياة الى المناطق المحررة من الارهاب.

واضاف السيد الوزير، في كلمة له خلال احتفالية تخرج دورة (العراق الموحد)، اليوم الخميس، والتي قدمت (25) منفذ عدل، ان هؤلاء المنفذين سيتم توزيعهم على الدوائر العدلية في بغداد والمحافظات، وبالاخص ضمن المناطق التي بحاجة لتقديم هذه الخدمات للمواطنين.

بدوره، قال مدير عام دائرة التنفيذ الاستاذ رعد خليل، ان هذه الدورة جاءت لدعم دوائر التنفيذ بخبرات ورفدها بطاقات جديدة من الموظفين ضمن الاختصاص القانوني ليكونوا منفذين عدول ضمن هذا الاختصاص الهام والذي يعنى بتقديم الخدمات العدلية للمواطنين.

واضاف المدير العام، ان المنفذين المتخرجين ضمن الدورة التدريبية خضعوا لدورة استمرت لمدة شهرين ضمن مناهج في التنفيذ والمرافعات المدنية وقانون الخدمة المدنية وغيرها من اجل اكسابهم الخبرات اللازمة لاداء مهام عملهم في دوائر التنفيذ بكل مهنية وتقديم خدماتهم للمواطنين.

لدى لقائه نظيره الاردني في العاصمة المصرية القاهرة

وزير العدل : نسعى لتعزيز سبل التعاون وتبادل الخبرات عربياً

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، سعي الوزارة لتعزيز سبل التعاون مع نظيراتها في الدول العربية من اجل تحقيق التكامل في شتى مجالات العمل المشترك.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال لقائه، اليوم الثلاثاء، في العاصمة المصرية القاهرة، نظيره الاردني د.عوض أبو جراد المشاقبة، على هامش اجتماع مجلس وزراء العدل العرب في دورته الـ(33) لعام 2017، والذي من المقرر ان تبدأ فعاليته يوم غد بانعقاد اجتماع المكتب التنفيذي لوزراء العدل العرب في دورته الـ(61).

كذلك بين السيد الوزير ابعاد النصر التاريخي الذي حققه ابناء العراق البواسل على كل المجاميع والعصابات الارهابية وتطهير جميع الاراضي العراقية من براثنه.

بدوره، ابدى وزير العدل الاردني، استعداده لتبادل الخبرات في المجالات الوظيفية المختلفة مع وزارة العدل العراقية، سعيا لرفع مستوى العمل والافادة من الخبرات المشتركة، واشاد بدور العراق في مكافحة الارهاب ليس في العراق فحسب وانما انعكاساته على كافة بلدان المنطقة.

خلال لقائه بالمقرر الاممي الخاص بالاعدام

وزير العدل : ملفات المشمولين بعقوبة الاعدام تعرض امام لجنة قانون العفو العام لتدقيقها حسب القانون

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي ، ان الحكومة العراقية ووزارة العدل عملتا على تنفيذ الاحكام القضائية المكتسبة الدرجة القطعية الخاصة بعقوبة الاعدام ، جاء ذلك خلال استقباله المقرر الاممي المعني بالاعدام خارج نطاق القانون او بأجراءات موجزة التابع لمكتب المفوض السامي لمجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة السيدة اغنيس كالامار.

واكد السيد الوزير ان عقوبة الاعدام تخضع لمراقبة القضاء العراقي وتمر باكثر من مرحلة قانونية ليتم تدقيقها من قبل لجان قضائية متخصصة في مجلس القضاء الاعلى من بعدها تتم احالة الملفات الى رئاسة الجمهورية وتدقق بشكل كامل حتى يتم المصادقة عليها من قبل رئيس الجمهورية بعد ان تكتسب الدرجة القطعية والمرحلة الاخيرة يتم فيها تطبيق عقوبة الاعدام .

واوضح السيد الوزير ان ملفات المشمولين بعقوبة الاعدام تعرض امام قانون العفو العام لمعرفة شموله من عدمه بهذا القانون.

بدورها اكدت السيدة اغنيس ، ان الهدف من الزيارة للاطلاع على الخطوات التي تتخذها الحكومة العراقية بشأن عقوبة الاعدام ، مؤكدة انه في ضوء هذه المعلومات سيتم رفع التوصيات الى مجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة .

مقابلات الوزير

استقبل وزير العدل د. حيدر الزاملي وفد النزاهة البرلمانية واكد سيادته ان تعزيز وتطبيق القانون في جميع قطاعات الدولة ومؤسساتها سيسهم في القضاء على الفساد الاداري والمالي .

استقبل وزير العدل د. حيدر الزاملي النائب محمد تميم

واكد سيادته ان وزارة العدل حرصت على استئناف العمل في الدوائر العدلية بالمناطق المحررة ومنها محافظة كركوك اسهاما في عودة الحياة الطبيعية وتقديم الخدمات للمواطنين في المحافظات المحررة

استقبل وزير العدل د.حيدر الزاملي السفير الايراني ايرج مسجدي وتطرق الجانبان مجمل الاوضاع التي يمر بها العراق لاسيما الانتصارات الاخيره المتحققه بالاضافه الى الاوضاع الاقتصاديه وتبتدل الخبرات بين البادين

استقبل وزير العدل د. حيدر الزاملي النائب عبود العيساوي واشاد بالدور الكبير والداعم الذي قدمته العشائر العراقية في مساندتها للقوات الامنية وابناء الحشد الشعبي في مواجهة الارهاب ، واكد على اهمية العشائر في تعزيز وحدة وامن الوطن من خلال الحوار والتعايش السلمي بين مكوناته المختلفة .

استقبل وزير العدل د. حيدر الزاملي وفد منظمة الصليب الاحمر العاملة في العراق

واكد استعداد وزارة العدل للتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية للنهوض بواقع حقوق الانسان في العراق .

استقبل وزير العدل د.حيدر الزاملي السيد عضو مجلس محافظة بغداد سعد المطلبي

واكد سيادته على اهمية توفير الخدمات الضرورية للمواطن في بغداد باعتبارها حق من الحقوق الاساسية للانسان مبينا حجم التنسيق والتعاون بين وزارة العدل ومجلس المحافظات

استقبل السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي النائب يونادم كنا، وتناول اللقاء دور الوزارة في ترسيخ مفاهيم حقوق الانسان وتطويرها في العراق ، مؤكدا حرص الوزارة في تحقيق العدالة في المجتمع بكافة مكوناته .

العدل والمجتمع
السنة الثالثة - العدد 27 - كانون الاول 2017
Third Year- No - 27 - Dece. 2017

برعاية وزير العدل وحضور شخصيات سياسية وعشائرية

وزارة العدل تعقد ندوة حول التحكيم العشائري والسلم المجتمعي

عقدت وزارة العدل، برعاية وزير العدل د.حيدر الزاملي، اليوم السبت، ندوة حول التحكيم العشائري واثره بتحقيق السلم المجتمعي.

وقد حضر الندوة السادة مستشار السيد رئيس الوزراء د. وليد الحلي، ورئيس لجنة العشائر النيابية الشيخ د. عبود العيساوي، ورئيس لجنة الاوقاف النيابية السيد علي العلاق، وممثلي امارتي زبيد وربيعة وجمع من الشيوخ المحكمين (العوارف) من جميع محافظات العراق، والسيد رئيس الائتلاف العربي للمؤسسات القانونية والتدريبية المستشار د. كزار الربيعي.

واكد السيد الوزير، ان المحكمين العشائريين وهم من كبار الشخصيات العشائرية في العراق سيتم تاطير عملهم بشكل قانوني و رسمي يمكنه من اداء مهام وطنية تتمثل بالتصدي للمشاكل والخلافات العشائرية وايجاد الحلول المناسبة لها وفقا للشريعة الاسلامية وتشريعات القانون النافذ، والتي من شأنها ان تعزز اللحّمة الوطنية وتحد من ظاهرة النزاعات والتي تتسبب باراقة دماء الابرياء تعزيزا لسيادة مؤسسات الدولة والقانون.

واوضح السيد الوزير، ان وزارة العدل عملت خلال الفترة الماضية على وضع اللبنات الاساسية لهذا المشروع الوطني الكبير، وعملت على توقيع مذكرة التفاهم مع وزارة الداخلية لدعم السلم المجتمعي وتفعيل دولة المؤسسات ومعالجة استفحال ظاهرة النزاعات العشائرية، مبينا ان هذا المشروع سيكون بمثابة الارضية الصلبة المستندة على المادة الدستورية (٤٥/ ثانياً) والتي ستمنع من استفحال الخلافات بين ابناء الوطن الواحد، وستأخذ العشائر العراقية الاصيلة دورها في توطين السلم المجتمعي.

يشار الى ان الحكومة حريصة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون والدستور وتعزيز قيمها الانسانية النبيلة بما يساهم في تطوير المجتمع.

وزارة العدل توضح موضوع موظفي المعهد القضائي

بينت وزارة العدل يوم الخميس ٢٨/ ٩/ ٢٠١٧ ، في توضيح صدر حول موضوع الموظفين الذين تم نقلهم من المعهد القضائي الى مقر وزارة العدل.

فبعد اقرار قانون فصل المعهد القضائي من وزارة العدل والحاقه بمجلس القضاء الاعلى تمت مناقشة موضوع الملاكات الوظيفية التي في المعهد وقد بين مجلس القضاء الاعلى انه ليس بحاجة الى اعداد الموظفين المتواجدين حالياً في المعهد كون ان المعهد سيقتصر على تدريس مواد اعداد القضاة فقط، بينما كان من مهامه في وزارة العدل اضافة الى تدريس مواد اعداد القضاة هي اقامة دورات التطوير الوظيفي لوزارة العدل و لجميع مؤسسات الدولة بالاضافة الى النشاطات العلمية والقانونية وعقد المؤتمرات في مختلف المجالات واقامة الندوات والدورات و ورش العمل، فلذلك كان يحتاج الى موظفين بعدد اكبر من وضعه الحالي في مجلس القضاء الاعلى، هذا بالاضافة الى عدم امكانية مجلس القضاء تغطية فروقات مخصصات الرواتب لجميع اعداد الكادر الموجود.

لذلك فقد صدر امر اداري من مجلس القضاء الاعلى يقضي باعادة الموظفين الفائضين عن حاجة المعهد الحالية الى وزارة العدل وقد تم استقبالهم في مقر الوزارة وسيتم توزيعهم على الدوائر العدلية وحسب حاجة الدوائر والاختصاصات المتوفرة.

وبنفس الوقت تود وزارة العدل ان تبين ان بعض وكالات الاعلام الاسود ارادت ان تحرف الحقيقة وتنقل صورة مزيفة عن وضع الموظفين وانه قد تم طردهم من الوظيفة، وهذا كله كذب ومحض افتراء وقد تعود المواطن العراقي على اساليب هذا الاعلام المريض واصبح لايصدق كل ماينقله الا بعد التأكد من المصادر الصحيحة.

على اثر تنفيذها لاحكام الاعدام بحق الارهابيين

تهديدات من نوع جديد يتم توجيهها الى وزارة العدل

بعد ان اثبتت وزارة العدل حرصها الشديد على ايقاع القصاص العادل وحسب القانون بجميع من تلطخت ايديهم بدماء العراقيين، وبعد ان اثبت ابناء وزارة العدل انهم اهل لتحمل المسؤولية مع جميع ظروف التهديد والوعيد ولم تثنيهم كل الصعوبات عن اخذ ثأر الدم العراقي وفرض سلطة القانون، وعدم الاكتراث لجميع من يحاول ايقافهم عن اداء واجبهم المقدس سواءً كان من الجهات الخارجية او الداخلية.

عمدت بعض الجهات الداعمة للارهاب بعد ان عجزت عن قتل الوزارة بالتفجيرات المتكررة الى تحريك ودعم بعض من سولت لهم انفسهم المساومة على الدم العراقي وبيع امن العراق ومؤسساته مقابل حطام الدنيا وكلمة الشكر من اسيادهم، على ان يقوموا من حيث يشعرون او لايشعرون بدعم مشاريع تفتيت وزارة العدل وتقطيع اوصالها واخراج بعض مؤسساتها وعزلها من ادارة وزارة العدل وبمختلف الذرائع، وهذه الجهات مستمرة في خططها وسيظهر الى العلن مشروعها القادم بوقت قريب وحسب تهديدات هذه الجهات في حال لم تخضع الوزارة الى شروطهم.

والوزارة بذات الوقت تطمح ان يكون السادة اعضاء مجلس النواب على علم ودراية بهذه المشاريع وان يتم تحمل المسؤولية و رفض كل مشروع يهدف الى تفتيت وزارة العدل لان الغرض الوحيد منه تهديم هذه الوزارة العريقة لثنيها عن اداء واجبها حسب القانون.

وجه باستحداث شعبة التمثيل القانوني خلال جلسة مجلس العدل السادسة لعام 2017

وزير العدل يوعز بافتتاح جميع الدوائر العدلية في المناطق المحررة

أوعز وزير العدل د. حيدر الزاملي، باعادة افتتاح جميع الدوائر العدلية في المناطق المحررة بمحافظة الموصل، كذلك التوجيه باستحداث شعبة التمثيل القانوني في الدائرة القانونية من اجل الاسراع في تنفيذ القرارات القضائية المكتسبة الدرجة القطعية ومحاسبة الموظف المخالف وغير المنفذ لها.

اعلن السيد الوزير ذلك خلال جلسة مجلس العدل لشهر تشرين الاول لعام 2017، المنعقدة يوم الاثنين، في مقر الوزارة، حيث ابتدأ السيد الوزير الجلسة بمراجعة جدول متابعة تنفيذ قرارات مجلس العدل في الجلسة السابقة.

وناقش السيد الوزير خلال الجلسة امكانية استحداث وحدات للتصاريح الامنية في الدوائر العدلية المستقلة، تكون مرتبطة اداريا بالدائرة وفنيا بقسم التصاريح الامنية المركزي، كما تناول الاجتماع النتائج التي توصلت اليها دائرة التخطيط فيما يخص مكننة دائرة الكاتب العدل لعرضها على اللجنة الخاصة بوزارة الاتصالات، للمضي بانشاء البنى التحتية للحكومة الالكترونية.

وبحث السيد الوزير واعضاء مجلس العدل الموضوع الخاص بصرف بطاقة (ماستر كارد) لموظفي الوزارة، في بغداد وعموم المحافظات ومتابعة مراحل اتمام الاجراءات التي تتابعها اللجنة المشكلة مع دائرة التخطيط، حيث وجه السيد الوزير بضرورة تقديم التسهيلات اللازمة للفرق التابعة للمصرف والمشرفة على صرف البطاقات.

وفي ختام الجلسة، اكد الوكيل الاداري للوزارة السيد عبد الكريم فارس، ان الوزارة باشرت بالمرحلة الاولى من توزيع الاراضي على موظفي الوزارة في محافظة ميسان، وسيتم شمول موظفي دائرة الاصلاح العراقية بالمرحلة الثانية من توزيع الاراضي في ميسان، مبينا ان توزيع الاراضي على الموظفين تمت لضمان امتلاكهم وحدات سكنية في حي العدل المستحدث في محافظة ميسان.

خلال استقباله وفد عشائر عباده

وزير العدل: مشروع التحكيم العشائري سيساهم في تعزيز الامن المجتمعي

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الوزارة تعمل حاليا على وضع اللمسات الاخيرة في موضوع ادارة التحكيم العشائري، والذي من شأنه وضع الحلول اللازمة للنزاعات العشائرية، ويساهم في تعزيز الامن المجتمعي.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، اليوم الخميس، ش

يخ عشائر عباده الشيخ عادل عبد الواحد العبادي، مبينا ان العشائر العراقية الاصيلة ستحقق من خلال هذا المشروع اعتماد الاسس القانونية في تعاملها، وتعمل على ان تكون الظهير للقوات الامنية في المناطق التي تتواجد في عموم المحافظات.

من جانبه، اشاد شيخ عشائر عبادة الشيخ عادل عبد الواحد، بالدور الكبير للسيد وزير العدل في بلورة هذه الفكرة، والعمل على صياغتها بالشكل الذي يتلاءم مع احتياجات المجتمع العراقي، من خلال اعتماد القانون العراقي كاساس لتعزيز اواصر التقارب بين العشائر العراقية ووضع الحلول اللازمة وبشكل نهائي للنزاعات التي تهدد السلم المجتمع في عموم المحافظات.

خلال انعقاد الاجتماع الدوري لمشروع التحكيم العشائري

قال وزير العدل د.حيدر الزاملي ان مشروع التحكيم العشائري سيساعد الدولة في حل النزاعات وتقوية القانون ولن يكون بديلاً عن سلطة القانون. ذكر السيد الوزير ذلك في الاجتماع الدوري لمشروع التحكيم العشائري والذي عقد يوم السبت في مضيف قبيلة آل عيسى الطائية في الكوفة وبحضور ممثل وزير الداخلية الفريق ياسين الياسري و د.عبود العيساوي رئيس لجنة العشائر النيابية وامارة قبائل ربيعة وامارة قبائل زبيد وعدد من شيوخ العشائر الكرام من مختلف المحافظات وممثل لجنة العشائر في مكتب رئيس الوزراء ومدير ادارة شؤون العشائر في وزارة الداخلية والمستشار كزار الربيعي الامين العام المساعد للاتحاد العربي للتحكيم التجاري وتسوية المنازعات.

جرى خلال الاجتماع عرض ماتم تنفيذه من مقررات في الاجتماع السابق و وضع خطة لتطوير العمل بشكل سريع، مع طرح الفائدة المتوخاة من هذا المشروع على المستوى القريب وعلى المستوى الاستراتيجي للبلد وخاصة مع ظرف الانتصارات المتتالية على الارهاب.

من جانبهم اشاد شيوخ العشائر والسادة الحظور بمبادرة السيدين وزير العدل د.حيدر الزاملي و وزير الداخلية قاسم الاعرجي في اقرار مذكرة التفاهم الخاصة بالسلم الاهلي والاصلاح المجتمعي.

و بارك الحاضرون النصر المتحقق على يد قواتنا المسلحة والحشد الشعبي بتحرير قضاء تلعفر مشيدين بالوقت نفسه بدور العشائر العراقية الاصيلة بدعم المقاتلين مادياً و معنوياً ومساهمتهم بالقضاء على عصابات داعش الإرهابية ومشاركة ابنائهم في فصائل الحشد الشعبي ومختلف صنوف القوات الامنية.

العشائر العراقية الاصيلة السند الداعم للدولة في دحر الارهاب ونشر ثقافة التعايش السلمي

ذكر ذلك السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي خلال زيارته يوم الجمعة لمضيف الشيخ عبدالمهدي نصر الفيصل امير قبيلة جحيش في العراق في محافظة بابل.

موجهاً التبريكات والتهاني لابناء الشعب العراقي اجمع بانتصارات قواتنا الامنية بشتى صنوفها على اخر معاقل الارهاب وقرب اعلان النصر النهائي والحاسم، وموضحاً ان الجهد الذي يبذله شيوخ العشائر الاصلاء في اصلاح ذات البين وتثبيت السلم المجتمعي والتعايش السلمي هو الداعم لجهود الدولة في مكافحة الارهاب والتطرف.

وبالرغم من ظهور بعض الحالات والتصرفات السلبية لبعض المدعين للقيادة العشائرية الا ان العشائر الاصيلة وشيوخها الاجلاء يرفضون هذه التصرفات وتعتبر منبوذة بالمجتمع، حيث ان اساس حل النزاعات في العشائر يكون ضمن اطار الشريعة والقانون ولايتقاطع مع هذا المسار. وخلال هذا اللقاء الجماهيري تم توضيح مشروع التحكيم العشائري وجعل عمل الحكماء والعوارف موافق لاحكام الشريعة والقانون واعتماد مبادئ حقوق الانسان في هذا الاطار، ورفض كل ما خرج عن هذه المسارات او ادى الى مخالفة القانون والشريعة ومبادئ حقوق الانسان، تطبيقاً للمبدئ الدستوري الذي يوجه برعاية شؤون العشائر وفق هذه المبادئ.

وقد حضر هذا اللقاء جمع غفير من امراء وشيوخ القبائل والعشائر العراقية من مختلف المحافظات مؤيدين دعم الدولة في حربها على الارهاب ونشر ثقافة التعايش السلمي ونبذ الكراهية بين ابناء الوطن الواحد.

السجن (10) سنوات لحارس إصلاحي اختلس ممتلكات تركها الجانب الأمريكي في سجن التاجي

أصدرت محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة حكما غيابيا بالسجن (10) سنوات بحق حارس الإصلاحية (ص.ن.هـ) لقيامه باختلاس ممتلكات تركها الجانب الأمريكي في سجن التاجي.

وقال المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي، ان المدان قام في العام 2009 باستغلال وظيفته كحارس إصلاحية بالاتفاق والاشتراك مع متهمين اخرين واختلسوا مولدات وكرفانات ومواد مولدات واليات تخص معمل الطابوق ومواد أخرى تركها الجانب الأمريكي في السجن كهدية الى وزارة العدل.

وأضاف السيد المفتش ان المتهمين اصدروا كتب اخراج رسمية للمواد المسروقة من السجن، وقد بلغت قيمتها مليار و108 مليون 76 الف دينار، لافتا الى ان المحكمة وجدت من الأدلة المتحصلة لديها وقرينة هروب المتهم كافية للحكم عليه بالسجن (10) سنوات، وتأييد حجز أمواله المنقولة وغير المنقولة.

مفتش العدل: السجن (10) سنوات لمدانين سرقوا 664 مليون دينار من أموال الدولة

اعلن المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي عن اصدار محكمة الجنايات المختصة بالنزاهة، احكاما على مدانين بالسجن لمدة (10) سنوات لكل منهما، وذلك لسرقتهما اكثر من (664) مليون دينار من أموال الدولة.

وقال العكيلي، ان المحكمة ادانت المتهم (م.ن.ك) ويعمل كاسبا، وحكمت عليه بالسجن غيابيا (10) سنوات لقيامه بسرقة (400) مليون دينار والمتمثلة ببدل استملاك عقار من الوقف الشيعي.

وأضاف، ان المدان وبالاتفاق والاشتراك مع عدد من المتهمين ثبّت اسمه بدلا عن المالك الحقيقي للعقار، فتسلم المبلغ دون وجه حق. واكد المفتش العام، ان المحكمة ادانت المتهم (ا.ح.س) ويعمل كاسبا أيضا وحكمت عليه غيابيا بالسجن (10) سنوات، لقيامه بسرقة مبلغ (264.500) مليون دينار من أموال الدولة، وهو يمثل بدل استملاك عقار تم التلاعب بمساحته الاصلية من (129 متر) الى (229 متر). ولفت العكيلي الى ان الحكم تضمن أيضا اصدار امر قبض بحق المتهمين وتأييد حجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة، ليكون مجموع المبالغ التي تمت سرقتها في القضيتين (664.500) مليون دينار.

ويشار الى ان محكمة الجنايات المختصة بالنزاهة، سبق ان أصدرت احكاما بالسجن والغرامة بحق عدد من المدانين الذين قاموا بسرقة وتزوير عقارات مشمولة بالاستملاك من الوقف الشيعي، وذلك ضمن اعمال توسعة العتبة العسكرية في سامراء.

خلال استقباله محافظ بابل

وزير العدل: ماضون في تبسيط الإجراءات في جميع الدوائر العدلية

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، أن الوزارة حققت العديد من الانجازات في جميع الدوائر العدلية وهي ماضية في تبسيط الإجراءات من خلال خطة استراتيجية اتبعتها، ذكر ذلك خلال استقباله في مكتبة الرسمي السيد محافظ بابل صادق مدلول السلطاني.

وقال السيد الوزير ان الضائقة المالية التي يمر بها البلد حالت دون الاسراع بافتتاح مجمعات عدلية جديدة لتسهيل اجراءات المراجعين. من جانبه اشاد محافظ بابل السيد صادق مدلول السلطاني، بالدور الكبير الذي لعبته وزارة العدل في تقديم الخدمات بالاضافة الى تعاون الوزارة مع المحافظة في جميع المجالات مبدياً استعداد المحافظة في التعاون مع الوزارة من اجل انجاز ملفات تحسين الخدمات للمواطنين.

وزارة العدل تناقش مع البنك المركزي مشروع توطين الرواتب

التقى السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي بالسيد علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي في مقر البنك المركزي، وتم التداول حول الآليات الخاصة بمشروع الحكومة في توطين الرواتب وتحويل دفع الرواتب الى النظام الالكتروني وبواسطة بطاقات الائتمان وضمن المصارف المعتمدة والرصينة بما يؤمن عملية استلام الرواتب والاحتفاظ بها في حسابات خاصة، كذلك تقليل الجهد من قبل الاجهزة الرقابة في عمليات التدقيق والفحص ومعرفة اعداد الملاك الفعلي بشكل كبير.

بالاضافة الى مشروع الحكومة الحالي حول تزويد جميع موظفي الدولة بالرقم الوظيفي الموحد ودور البنك المركزي في هذا المشروع.

يذكر ان وزارة العدل قد بادرت للدخول في هذا العمل بعد صدور قرار مجلس الوزراء الخاص به.

العراق الموحد

في هذا الايام المبارك والتي تشهد البلاد خلالها تحقيق اروع الانتصارات على الارهاب في اخر معاقله ، تحتفل وزارة العدل بتخرج دورة جديدة من المنفذين العدول لتكون بمثابة رسالة نبعثها الى الابطال من قواتنا الامنية بأنٍ اخوانهم في الوزارة يعملون معهم جنباً الى جنب في اكمال مسيرة النصر باعادة الحياة الى (العراق الموحد) بعد تجاوز مرحلة الحرب على الارهاب ومخططات التقسيم ليعود اقوى من السابق وشعبه اكثر وحدة وتماسك.

الحضور الكرام ان هذه المناسبة تجسيد للعمل الدؤوب الذي حرصنا منذ الايام الاولى على انجازه برغم من الصعوبات التي اعترضت مسيرة العمل وحاولت ثني الوزارة عن اداء دورها المهني والوطني الا اننا وضعنا نصب أعيننا اداء الواجب والسعي لخدمة هذا الشعب الجريح الذي عانى طيلة عقود من الحروب وصولا الى اليوم ، فكان لزاماً علينا ان ننهض من جديد ونتحلى بروح الصبر والثبات لعبور المحن والشدائد لتحقيق افضل الانجازات التي ما كانت لتتحقق لولا روح العزيمة والاصرار التي امدنا بها موظفو هذه الوزارة الذين عانوا ما عانوه من الاعمال الارهابية التي طالت اغلب العاملين فيها الا انها لم تنل من روحهم الوطنية الكبيرة ولله الحمد.

وفي هذه الاحتفالية الاولى لتخرج دورة المنفذين العدول والموسومة بـ(العراق الموحد) والتي قدمت (25) خريجا ليكونوا منفذين عدول يقدمون خدماتهم للمواطنين ستثبت الوزارة يوما بعد اخر ان العراق اكبر من تخرصات الارهاب وان روح المواطنة هي السلاح الذي عجز الارهاب عن مواجهته طيلة السنوات الماضية، وستكون الرصيد الذي يساهم باعمار العراق ويعيده الى المقدمة من جديد.

ونعاهد الشعب ان تكون انتصارات قواتنا الامنية والحشد الشعبي التي تكللت بتحرير كل تراب العراق الغالي من جرذان عصابات داعش الارهابية دافعا اضافيا لتعزيز مسيرة العمل والبناء لاعادة اعمار ما دمره الارهابيون واعداء الحياة ومن هذا المنطلق كان لنا الدافع الكبير في اعانة اهالي المناطق المحررة باعادة الحياة اليها بافتتاح الدوائر العدلية فيها بالسرعة الممكنة ، دعما للاهالي فكانت الوزارة سباقة في تطبيق البرنامج الحكومي الخاص باعادة الحياة في المناطق المحررة من الارهاب.

وفي هذه الايام التاريخية التي تحقق فيها التحرير الكامل لاراضي العراق من الارهاب، نبارك للشعب العراقي هذا المنجز التاريخي الذي تحقق بسواعد الابطال في القوات الامنية والحشد الشعبي وسنسعى لايجاد التشريعات التي تلائم حجم التضحيات الكبيرة التي قدمها شهداء وجرحى الحرب ضد الارهاب من اجل اعانة عوائلهم ودعمهم للعيش بعز وكرامة لان العراق سيبقى مدينا لهم مدى الدهر لبقاء رايته خفاقة فوق جميع اراضي البلاد الذي حاول الارهابيون تقسيمه الا ان ارادة العراقيين حطمت مسعى الظالمين وكسر خرافة دولة الخلافة والحمد لله رب العالمين .

الدكتور حيدر الزاملي
وزير العدل

بالتعاون مع دائرة التخطيط العدلي وشركة المودة للانتاج والبث الاعلامي

دائرة رعاية القاصرين تقيم دورة تدريبية لموظفيها في مجال الارشفة الالكترونية

أقامت دائرة رعاية القاصرين بالتعاون مع دائرة التخطيط العدلي دورة تدريبية في مجال الشبكات ونظام الحماية الخاص بمشروع مكننة دوائر رعاية القاصرين.

وقالت مدير عام الدائرة هند عبد جميغ، ان هذه الدورة استمرت لفترة خمسة ايام وشملت موظفي الدائرة والمديريات التابعة لها في بغداد والمحافظات من اجل تعزيز خبرتهم المهنية في مجال الشبكات ونظم الحماية الخاصة بمشروع مكننة دوائر رعاية القاصرين، والذي تم انجازه باشراف مباشر من السيد الوزير د. حيدر الزاملي، من اجل تعزيز نظم حماية واستثمار اموال شريحة القاصرين بالشكل الامثل.

واشارت المدير العام، ان دائرة رعاية القاصرين اكملت ارشفة الحسابات الخاصة باموال شريحة القاصرين، مبينة ان هذه الدورات تمت بالتعاون والاشراف من شركة المودة للانتاج والبث الاعلامي.

خلال مشاركتها بمعرض بغداد الدولي بدورته الـ (44)

وزارة العدل: نتاجات دائرة الاصلاح العراقية تضاهي ما موجود في الاسواق المحلية

شاركت وزارة العدل جناح دائرة الاصلاح العراقية في معرض بغداد الدولي بدورته الـ (44).

واكدت الوزارة، ان نتاجات دائرة الاصلاح العراقية تضاهي ما موجود في الاسواق المحلية مما يدل على انتقال النزيل من الفراغ الى مرحلة الانتاج بعد تعلمه للحرف والمهن والتي توفر مستقبلا مدخولاً ماديا بعد انتهاء فترة محكوميته يمكنه من توفير متطلبات المعيشة.

وأضافت الوزارة: ان مشاركة دائرة الاصلاح العراقية في البدء كانت بسيطة وقد تطورت المشاركة تدريجيا بالإضافة الى التطور في نوعية النتاجات بحيث اصبحت تضاهي ما موجود في الاسواق المحلية.

يشار الى ان الجناح الخاص بدائرة الاصلاح الذي شاركت به في معرض بغداد الدولي في دورته الحالية يضم نتاجات فنية وحرف يدوية اضافة الى الاعمال الخشبية والحديدية المنتجة في الورش الموجودة في الاقسام الاصلاحية.

دائرة التنفيذ تعلن عن نشاطها المتحققة خلال شهر ايلول الماضي

اعلنت دائرة التنفيذ التابعة لوزارة العدل عن نشاطها والمديريات التابعة لها خلال شهر ايلول من العام الجاري.

وقال مدير عام الدائرة / وكالة السيد رعد خليل، ان دائرة التنفيذ ومديرياتها انجزت معاملات احوال شخصية بعدد (2892)، ومعاملات دين وتسليم اموال منقولة عددها (1762).

واضاف المدير العام، ان عدد المعاملات المنجزة المتعلقة بالعقار خلال شهر ايلول الماضي بلغت (216) معاملة، فيما بلغت الامانات المستحصلة من المدينين تسعة عشر ملياراً وتسعمائة وتسعون مليوناً ومئة وتسعة وخمسون الفاً وتسعمائة وستة وتسعون ديناراً (19،990،159،996)، وعدد الامانات المصروفة لمستحقيها بلغ اربعة عشرة ملياراً وخمسمائة وسبعة عشرة مليوناً ومئتان وتسعة عشرة الفاً وستمائة وعشرة ديناراً (610،14،517،219)، كما بلغت مجموع الرسوم العدلية ستمائة وتسعة واربعون مليوناً وثمانمائة واثنان واربعون الفا وستة وتسعون ديناراً (649842096).

و اشار السيد مدير عام الدائرة الى ان العمل جار بادخال المعلومات في البرامج المتوفرة بالدائرة ضمن اطار مكننة دوائر التنفيذ، مؤكداً استمرارية العمل بمتابعة اجراءات مكافحة الفساد في مديريات التنفيذ في ضوء تقارير شهرية ترسل من قبل تلك المديريات الى قسم العلاقات القانونية في دائرة التنفيذ .

ضمن إستراتيجية الوزارة لتوفير الخدمات للمواطنين

افتتاح دائرتي كاتب عدل الموفقيه والبشائر في محافظة واسط

افتتحت وزارة العدل دائرتي كاتب عدل الموفقيه والبشائر في محافظة واسط، ضمن الخطة الإستراتيجية التي اتبعتها الوزارة لتوسيع نشاط خدماتها في عموم المحافظات.

وقال مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين الطائي: ان افتتاح هاتين الدائرتين تم وفق إستراتيجية الوزارة لتوفير الخدمات للمواطنين في المناطق ذات الاحتياج، مؤكداً ان افتتاح هذه الدوائر تم برعاية السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي وضمن الجدول المعد لافتتاح واستحداث الدوائر في بغداد والمحافظات.

وأضاف المدير العام: ان افتتاح الدائرتين جاء، لتخفيف الزخم الحاصل على الدوائر في مركز المحافظة.

((اعفاء الاموال الموقوفة التابعة للوقفين الشيعي والسني من استحصال الرسوم والضرائب في الدوائر العدلية))

اوعزت وزارة العدل الى كافة الدوائر العدلية بأعفاء الاموال الموقوفة التابعة لديواني الوقفين السني والشيعي والعتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة من استحصال الرسوم والضرائب استناداً لاحكام المادة (14) من قانون ديوان الوقف السني رقم (56) لسنة 2012 والمادة (16) من قانون ديوان الوقف الشيعي رقم (57) لسنة 2012 لخصوصية تلك الاموال والغايات النبيلة التي تطمح لتحقيها .

خلال ورشة عمل نظمها قسم المتابعة والتنسيق

التعريف بالقانون الدولي للاجئين لموظفي الدوائر العدلية

نظم قسم المتابعة والتنسيق في وزارة العدل ورشة عمل عن القانون الدولي للاجئين على قاعة التدريب الخاصة بدائرة التخطيط في مجمع الدوائر العدلية، شارك فيها مجموعة من موظفي الوزارة من مختلف الدوائر العدلية .

وقدم مدير قسم المتابعة السيد سيف والي علي والمعاون القضائي فراس كريم جبار خلال الورشة شرحاً مفصلاً عن القانون الدولي للاجئين ومصادره والاحكام الرئيسية في الاتفاقية الخاصة باللجوء اضافة الى تعريف اللاجئ، وتقديم نبذة مختصرة عن المنظمة الدولية للهجرة ، من جانب آخر قدم المحاضران نبذة عن القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان والفرق بينهما وعلاقة القانون الدولي للاجئين بينهما.

السجن (10) سنوات لمجرم زوّر مساحة عقار وسرق نحو (227،5) مليون دينار

اصدرت محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة حكما بالسجن لمدة (10) سنوات لمجرم قام بتزوير مساحة عقار، أدت الى سرقته نحو (227،5) مليون دينار من المال العام.

وقال المفتش العام لوزارة العدل السيد حسن حمود العكيلي، أن (ق.ع.ع) ويعمل كاسبا، زوّر مساحة عقار في سامراء في العام 2011 من (172،471) متر الى (275) متر لغرض رفع القيمة التقديرية للعقار الذي استملكه ديوان الوقف الشيعي لغرض توسعة العتبة العسكرية المقدسة.

واضاف العكيلي، ان المدان تسبب بسرقة مبلغ مقداره (227،441،578) مليون دينار من المال العام، لذا وجدت المحكمة من الادلة المتحصلة لديها وقرينة هروب المتهم كافية لتجريمه وفق المادة 444/ رابعاً وحادي عشر من قانون العقوبات، وحكمت عليه غيابياً بالسجن لمدة (10) سنوات.

ويشار الى ان محكمة الجنح المختصة بالنزاهة، سبق أن اصدرت احكاماً بالسجن وردّ مبالغ بحق عدد من الموظفين في مديرية التسجيل العقاري في سامراء والذين تواطؤا لتزوير مساحات ومواقع عدد من العقارات.

تضمن مرسوماً جمهورياً وعدداً من البيانات صدور العدد الجديد من الوقائع العراقية بالرقم (4470)

اعلنت وزارة العدل عن صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4470)، متضمناً مرسوماً جمهورياً وعدداً من البيانات.

وقالت مدير عام الدائرة الست شذى عبد الملك: ان العدد تضمن مرسوم جمهوري رقم (78) لسنة 2017، والنظام الداخلي لمكتب المفتش العام في ديوان الوقف السني رقم (1) لسنة 2017، وبيان صادر عن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

خلال ترؤسه اجتماعا للجنة الأمر الديواني المرقم (54) لسنة 2017

الوكيل الإداري يؤكد : أهمية انجاز عمل لجنة الإصلاحات ومعالجة مؤشرات تقييم العراق في التقرير السنوي

أكد الوكيل الإداري لوزارة العدل السيد عبد الكريم فارس السعدي عن أهمية انجاز عمل لجنة الإصلاحات ومعالجة مؤشرات تقييم العراق في التقرير السنوي الخاص بالجلسة الرابعة بالأمر الديواني المرقم (54) لسنة 2017 . جاء ذلك أثناء ترؤسه اجتماعا لممثلوا البنك الدولي في مقر الوزارة . حيث تم خلال الاجتماع بحث ودراسة طبيعة المؤشرات في الاجتماعات الأربعة التداولية الماضية وبيان النقاط المقابلة لها ، إضافة الى تثبيت الحقائق في النظام القانوني العراقي للمواضيع المتعلقة بالائتمان والإسعار وانفاذ العقود وحماية الأقلية المستثمرة بعد استعراض جميع القواعد القانونية النافذة ذات الصلة بالمواضيع المذكورة .

وقال السيد الوكيل الإداري: انه تم البدء في دراسة مؤشرات التقييم والإجابة على الأسئلة حيث أنجزت اللجنة مؤشرين مهمين هما مؤشر قوة الحقوق القانونية ومؤشر عمق معلومات الائتمان نسبة الانجاز في هذه الفقرة لاتتجاوز 25 % .

واضاف: انه تم تسليم مقرر اللجنة مسودة نظام أمناء الإفلاس الذي تم أعداده من الفريق المكلف وسيتم تسليم نسخه منه أيضا الى ممثلي البنك الدولي ودراستها وبيان الملاحظات القانونية بموجب سياق العمل للبنك الدولي الذي يمثل وزارة العدل في تنظيم مهنه أمناء الإفلاس ،فضلا عن تسليم ممثلي البنك الدولي دراسة تتعلق بضرورة تعديل قانون التجارة العراقي النافذ رقم (30) لسنة 1984 والذي شرع ضمن توجيهات دولة مركزية تطبق اقتصاد مركزي والذي لم يعد ينسجم مع توجيهات الدولة بعد 9/4/2003 بضرورة تبني اقتصاد السوق وتنشيط دور القطاع الخاص .

وتابع أيضا : ان ممثل مجلس القضاء الأعلى قدم دراسة حول ماورد في الأمر 78 لسنة 2004 باستحداث محاكم للإفلاس الذي يمكن لصلاحية مجلس القضاء باستحداث محاكم بداءه ضمن ماورد في قانون التنظيم القضائي ولكن من اختصاص محاكم البداءه المختصة بنظر الدعاوى التجارية ليشمل العراقيين فضلا عن العنصر الاجنبي يتطلب تدخلا تشريعيا .

مطالبا في الوقت نفسه : التاكيد على حضور ممثلي البنك المركزي ووزارة التجارة لاستكمال المناقشات حول تقييم المؤشرات ، بالاضافة الى التاكيد على دائرة التنفيذ باعداد الدراسة المتعلقة بانفاذ العقود وبيان ملاحظاتهم القانونية حول ذلك .

العدل والمجتمع
السنة الثالثة - العدد 27 - كانون الاول 2017
Third Year- No - 27 - Dece. 2017

اجراءات الأستعراض الدوري الشامل

بناءً على التزام العراق بتنفيذ تعهداته الدولية في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان على المستوى الوطني، وتقديمه التقارير الدوريه المعنية بتلك الالتزامات الى الهيئات القائمة على المعاهدات الدولية الاساسية لحقوق الانسان والتي يكون العراق طرفاً فيها، والهيئات القائمة على ميثاق الامم المتحدة كمجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل وغيرها من الاجراءات الاخرى، وقدر تعلق الامر بموضوع تنفيذ التوصيات الخاصة بتقرير جمهورية العراق ضمن الية الاستعراض الدوري الشامل الجولة الثانية / 2014، يمكن تقديم موجز حول الإجراءات المتخذة بخصوص ذلك وعلى النحو الأتي:

1 – ناقش العراق تقريره الثاني ضمن الجولة الثانية لألية الاستعراض المذكورة انفاً بتاريخ 3 تشرين الثاني 2014، خلال الدورة (20) للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة (27) لمجلس حقوق الانسان.

2– تمخض الحوار التفاعلي للدول الاعضاء عن مناقشة تقرير العراق توصيات بلغ عددها (229) توصية ، وافق العراق على (175) توصية ورفض (54) توصية أخرى.

3 – سيناقش العراق تقريره ضمن اعمال الدورة (34) من الجولة الثالثة لالية الاستعراض الدوري الشامل (2017 – 2021)، في شهر تشرين الثاني عام 2019.

4 – وبموجب مهام اللجنة المركزية لكتابة التقارير الدولية المعنية بحقوق الإنسان واستقبال المقررين الخواص والمعنيين بحقوق الإنسان، المشكلة برئاسة السيد وزير العدل المحترم وعضوية الجهات المعنية،تم تشكيل لجنة فرعية ، لغرض إعداد وصياغة مسودة تقرير جمهورية العراق الخاص بالاستعراض الدوري الشامل ضمن الجولة الثالثة.

5 – تم إعداد وصياغة جدول التوصيات المقبولة من قبل العراق و البالغ عددها (175)، المعنية بتقرير الأستعراض الدوري الشامل الجولة الثانية/2014 ، مصنفة من حيث الملفات الرئيسة لحقوق الإنسان والجهات المعنية بتنفيذ التوصيات والمعلومات المطلوب توفيرها من قبل تلك الجهات (الإجراءات) والاطار الزمني للتنفيذ، وهي تمثل الخطة التفصيلية لتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2017–2020) من خلال تنفيذ تلك التوصيات، لمناقشة تقرير جمهورية العراق .

6 – صدر قرار مجلس الوزراء المرقم (163) لسنة 2017، المأخوذ في جلسته الإعتيادية الحادية والعشرين المنعقدة بتاريخ 23 /5 /2017، ، بخصوص ((تفعيل الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية العراق مُجدداً، لغرض تنفيذ الإلتزامات الدولية لحكومة جمهورية العراق، والتي سبق وأن أقرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (357) لسنة2011)). وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتنسيق والمتابعة المسؤولة عن متابعة تنفيذ الخطة المذكورة آنفاً).

7 – بموجب الأمر الديواني المرقم (63) لسنة 2017، المأخوذ في الجلسة الأعتيادية الحادية والعشرين المُنعقدة بتاريخ 23 /5 /2017، تقرر إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتنسيق والمتابعة ، برئاسة السيد وكيل وزارة العدل وعضوية الجهات المعنية.

8 – تم تشكيل السكرتارية الفنية للجنة التنسيق والمتابعة الخاصة بالخطة الوطنية لحقوق الإنسان، والبالغ عددهم (18) من موظفي اقسام حقوق الإنسان، موزعين على ثلاث لجان (التقييم وتحري أثرالأنشطة، المتابعة، و الإدارية).

9 – تمت مفاتحة الجهات المعنية بتنفيذ توصيات تقرير العراق ضمن الية الاستعراض الدوري الشامل الجولة الثانية 2014، لغرض اجابتنا على المعلومات المطلوبة (الإجراءات) المذكورة ضمن جدول التوصيات المقبولة أعلاه أو أي معلومات أخرى تفي بالإجابة وحسب العائدية والإختصاص، على أن يكون تاريخ الاساس للاجابة على المعلومات ابتداءً من 1 / 1 / 2014 ولغاية أخر موعد نهائي للأجابة ، مع مراعاة اي مستجدات أو تحديثات قد تطرأ على المعلومات الواردة من الجهات المعنية قبل بغية ايفادتنا بها وبصورة مستمرة

10 – وحالياً الموضوع قيد المتابعة والإنجاز.

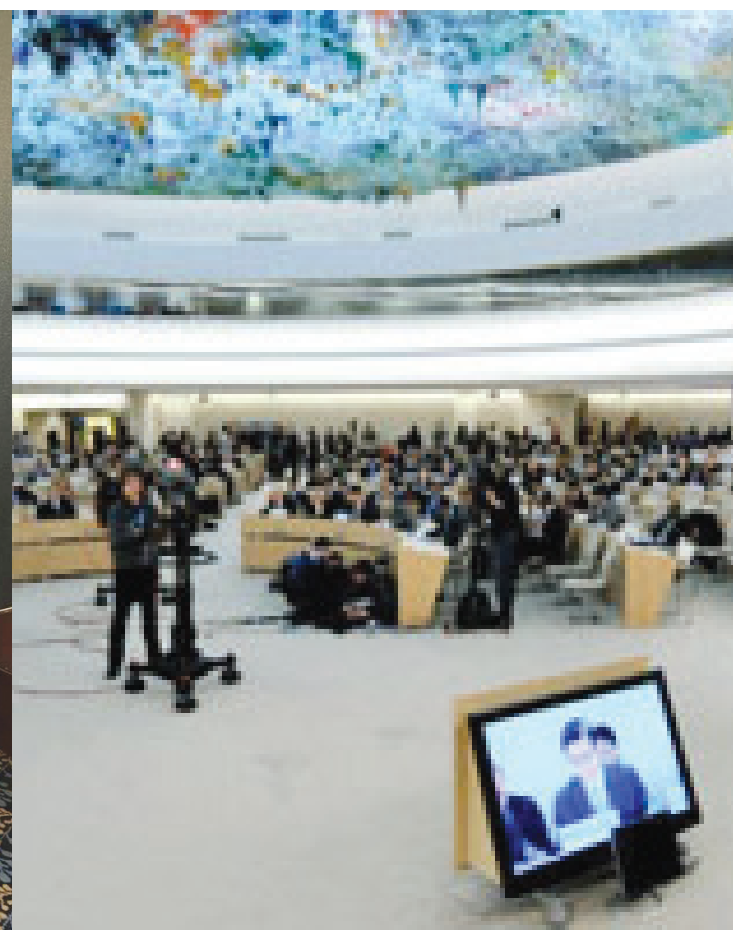

مجلس الأمن يصدر قرارا بشأن محاسبة داعش عن جرائمه في العراق

بالإجماع اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2379 حول محاسبة تنظيم داعش عن الجرائم التي ارتكبها في العراق بما في ذلك التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وطلب القرار من الأمين العام إنشاء فريق تحقيق، برئاسة مستشار خاص، لدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم داعش عن طريق "جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية".وطلب القرار من الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن "اختصاصات مقبولة لدى حكومة العراق للموافقة عليها في غضون 60 يوما" من أجل ضمان وفاء الفريق التحقيق بولايته.وأكد القرار أن الفريق سيعمل في ظل الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه، وأن اختصاصات الفريق ستنص على أن يعين في الفريق قضاة تحقيق عراقيون وخبراء جنائيون آخرون ليعملوا على قدم المساواة جنبا إلى جنب مع الخبراء الدوليين وشدد القرار، الذي قدمت بريطانيا مشروعه، على ضرورة أن يكون الفريق محايدا ومستقلا وذا مصداقية.ودعا قرار مجلس الأمن الدول الأخرى إلى التعاون مع الفريق بما في ذلك من خلال الترتيبات المتبادلة بشأن المساعدة القانونية.

تحفظات العراق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو سيداو

ولاً:تحفظ العراق على(المادة2)وبخاصة الفقرتين (و+ز) في تموز عام 2000 وجاء هذا التحفظ على هذه المادة والتي تعتبر من اهم المواد التي تصب في جوهر وروح الاتفاقية،حيث تنص (المادة 2) من اتفاقية سيداو على مايلي :

×تشجب الدول الاطراف جميع اشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على ان تنهج بكل الوسائل المناسبة دون ابطاء سياسة القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة، وتتعهد بالقيام بما يلي واختصاراً سأورد المادتين (ز+و)من (المادة 2):

و– اتخاذ جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعية لتعديل او الغاء القوانين والانظمة والاعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة .

ز– الغاء جميع احكام قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة .

ثانياً: تحفظ العراق واكثرية الدول العربية على (المادة 16) ولكن العراق تحفظ عليها بالكامل حيث يعتبرها تتعارض مع قانون الاحوال الشخصية العراقي والقانون المدني وتنص (المادة 16) على ان: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية،وبوجه خاص تضمن على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:أ/ نفس الحق في عقد الزواج ب/ نفس الحق في حرية اختيار الزوج،وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل ج/ نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه ح/ نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين بغض النظر عن حالتهما الزوجية ،في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الأحوال،يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول ه/نفس الحقوق في أن تقرر بحرية وبإدراك للنتائج عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق د/ نفس الحقوق والمسؤوليات في مايتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم ،أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني ،وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول ز/نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة،بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل .ل/نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها ،سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

ثالثاً/ تحفظ العراق على (المادة 29/1) وجاء اصل التحفظ على هذه المادة هو مخاوف العراق ان تكون احدى هذه الدول (اسرائيل)،تنص المادة 1:يعرض بالتحكيمات خلاف ينشأ بين دولتين او اكثر من الدول الاطراف حول تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية ولا يسوى عن طريق المفاوضات ،وذلك بناء على طلب واحدة من هذه الدول، وان لم تتمكن الاطراف خلال ستة اشهر من تاريخ طلب التحكيم ،من الوصول الى اتفاق على تنظيم امر التحكيم جازَ لأي من أولئك الاطراف في حالة النزاع الذهاب الى محكمة العدل الدولية وبطلب مقدم وفقاً للنظام الاساسي للمحكمة .

اتفاقية حقوق الطفل

المادة 14/1 تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين و14/2 تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وكذلك تبعا للحالة الأوصياء القانونيين عليه ،فيتوجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تنسجم مع قدرات الطفل المتطورة(وجاء تحفظ العراق بسبب تعارض مع الشريعة الاسلامية)

العهدين الدوليين

أعلن العراق أن تصديقه على العهدين لا ينطوي على الاعتراف بإسرائيل أو الدخول في أية علاقات معها.

مناسبات الأمم المتحدة

تحتفي الأمم المتحدة بمناسبات معينة في شهر تشرين الاول / اكتوبر من كل لكل منها موضوعا خاصا.وترمي الأمم المتحدة من خلال هذه الاحتفاليات الخاصة إلى تعزيز الوعي الدولي وتحفيز العمل العالمي فيها.وغالبية المناسبات الأممية عينتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارت صادرة عنها،وبعض المناسبات الآخر عينتها وكالات أممية متخصصة.والأمم المتحدة تحتفي كذلك بالذكريات سنوية بوصفها وقائع رئيسية في تاريخها. في الاول من اكتوبر يصادف اليوم العالمي لكبار السن حيث اطلقت الامم المتحدة شعار "الخطى نحو المستقبل من خلال اكتشاف مواهب المسنين ومساهماتهم ومشاركاتهم في المجتمع" وركز احتفال هذا العام على إعمال مشاركات المسنين في أسرهم ومحيطهم الاجتماعي ومجتمعاتهم وتوسيع نطاق تلك المشاركات. واحتفاء هذا العام على السبل الممكنة لدعم مشاركات المسنين دعما كاملا وفعالا وبما يتوافق مع حقوق المسنين وحاجاتهم ورغباتهم.وابراز احتفال هذا العام الرابط القائم بين اكتشاف مواهب المسنين ومساهماتهم من جهة وتحقيق تنفيذ أهداف جدول أعمال 2030 وخطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى خطة عمل مدريد الدولية تمر حاليا بعملية استعراض ثالث وتقييم.

واحتفل العالم يوم الثاني من اكتوبر باليوم الدولي للاعنف ويعد هذا التاريخ هو تاريخ ميلاد المهاتما غاندي، زعيم حركة استقلال الهند ورائد فلسفة واستراتيجية اللاعنف.ووفقاً لقرار الجمعية العامة 61/271 المؤرخ 15 حزيران/يونيه 2007، الذي نص على إحياء تلك الذكرى، اليوم الدولي هو مناسبة "لنشر رسالة اللاعنف، بما في ذلك عن طريق التعليم وتوعية الجمهور". ويؤكد القرار جدداً "الأهمية العالمية لمبدأ اللاعنف" والرغبة "في تأمين ثقافة السلام والتسامح والتفاهم واللاعنف".

واحتفل العالم يوم الحادي عشر من شهر اكتوبر من كل عام باليوم الدولي للطفلة الذي تم اعتماده منذ 2012 بهدف التصدي لقضايا الفتاة والتحديات التي تواجهها، وفي نفس الوقت تعزيز تمكين الفتاة وإتاحة الفرصة أمامها لإثبات قدراتها وتحقيق تطلعاتهاحيث تعتبر فتيات العالم، اللواتي يبلغ عددهن ما يزيد عن المليار فتاة، مصدرا للقوة والطاقة والقدرة على الخلق. ولا يستثنى من ذلك الفتيات اللواتي يعشن في ثنايا حالات الطوارئ والأزمات. ويمثل احتفال هذا العام بهذا اليوم نقطة البداية لجهود ستبذل على صعيد العالم للفت الانتباه إلى التحديات التي تواجها الفتيات في أثناء تلك الطوارئ والأزمات، والفرص المتاحة أمامهن كذلك.

اضافة الى احتفالات اخرى منها يوم الثاني من تشرين الأول/أكتوبر (الاثنين الأول من الشهر) باليوم العالمي للموئل و5 تشرين الأول/أكتوبر اليوم العالمي للمعلمين و9 تشرين الأول/أكتوبر اليوم العالمي للبريد و10 تشرين الأول/أكتوبر اليوم العالمي للصحة النفسية و12 تشرين الأول/أكتوبر يوم اللغة الإسبانية و13 تشرين الأول/أكتوبر اليوم الدولي للحد من الكوارث و15 تشرين الأول/أكتوبر اليوم الدولي للمرأة الريفية و16 تشرين الأول/أكتوبر يوم الأغذية العالمي و17 تشرين الأول/أكتوبر اليوم الدولي للقضاء على الفقر و20 تشرين الأول/ أكتوبر اليوم العالمي للإحصاء و24 تشرين الأول/أكتوبر يوم الأمم المتحدة و24 تشرين الأول/أكتوبر اليوم العالمي للإعلام الإنمائي و27 تشرين الأول/أكتوبراليوم العالمي للتراث السمعي البصري و31 تشرين الأول/أكتوبر اليوم العالمي للمدن .

العدل توثق جرائم التنظيم الارهابي لاعداد قاعدة بيانات والتعامل بما يتلاءم مع خطورتها وتأثيرها السلبي وباعتبارها انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان

ان الجرائم والفظائع التي ارتكبها داعش الارهابي بحق اعداد لا تحصى من الافراد والمجتمعات في شمال العراق ، فقد قامت وزارتنا متمثلة بالدائرة القانونية /قسم كتابة التقارير بتوثيق الجرائم التي مارسها تنظيم داعش الارهابي على الاقليات ومنها المسيحيين والتركمان والصابئة المندائيين والايزيديين ، ومنها الجرائم الماسة بالحياة وسلامة البدن (قتل ، تعذيب) والتهجير والنزوح القسري واستهداف الاقليات وتدمير التراث والمعالم الدينية والتضييق على الحريات العامة وانتهاكات للجوانب الاقتصادية والصحية .

كما مارست عصابات داعش الارهابي ومنذ دخولها مدينة الموصل واجزاء من محافظة صلاح الدين مطلع شهر حزيران 2014 وقرى من محافظتي كركوك وديالى ابشع جرائم القتل والتعذيب منها قتل 450 سجين في سجن بادوش ، واعدام مئات الجنود في محافظة نينوى واعدام 1700 جندي في قاعدة سبايكر في محافظة صلاح الدين ، واعدام 175 طالب من القوات الجوية العراقية في احدى القواعد في مدينة تكريت والقاء جثث البعض منهم في نهر دجلة بالإضافة الى ابشع الجرائم ضد أبناء الأقليات وخصوصاً الايزيدين والمسيحيين والشبك ، وجرائم الاستعباد الجنسي لآلاف النساء من الايزيدين والأقليات الأخرى .

اما ما يتعلق بالجرائم المرتكبة على الارث الحضاري من آثار ثقافية ودينية واماكن تحمل قيمة ثقافية، فقد قامت الدائرة القانونية – قسم الرصد بمتابعة ملف قيام تنظيم داعش الارهابي بتدمير الصروح التأريخية في محافظة نينوى وسرقة وتهريب الكثير من الاثار وبهذا الصدد فقد تم تقديم مقترحات لحشد الجهود الدولية لاعادة الاثار المهربة فضلا عن جلب الدعم والخبرات اللازمة من الجهات الدولية لغرض اعادة ترميم واعمار ما تم تخريبه من هذه المناطق الاثارية التي تمثل تراثاً انسانياً والعمل على التنسيق مع الشرطة الدولية (الانتربول) لملاحقة السراق واعادة هذا التراث اضافة الى تشكيل فريق عمل مشترك بين وزارات (الخارجية والداخلية والعدل والثقافة) لغرض اعداد دراسة بشأن اقامة دعاوى خارجية على الدول التي ساهمت في تهريب الاثار العراقية وبيعها .

وفيما يتعلق بتوثيق الانتهاكات بالكامل والحفاظ على الادلة والبراهين ، نبين ان وزارة العدل قامت بانشاء شعبة في قسم الرصد في الدائرة القانونية تعمل على توثق الانتهاكات ومنها انتهاكات تنظيم داعش الارهابي لغرض اعداد قاعدة بيانات بالجرائم والتعامل معها بما يتلاءم مع خطورتها وتأثيرها السلبي وباعتبارها انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان ، ومن تلك الجرائم التي تم توثيقها جريمة استخدام الاسلحة الكيمياوية من قبل تنظيم داعش الارهابي بناءً على التقارير الفنية التي زودتنا بها وزارة الصحة بموجب كتابها المرقم (م/ع/ط/ط/2/276) في 3/8/2017 والمرسل الى وزارة العدل ، وجريمة اعدام اكثر من الفي شاب من قاعدة سبايكر في محافظة صلاح الدين في يوم واحد ومجزرة عشيرة البو نمر التي تم اعدام اكثر من سبعمائة شخصاً والجريمة التي كشفتها الطائرات المسيرة التابعة للشرطة الاتحادية استخدام تنظيم داعش المدنيين كدروع بشرية ورصدت قيام احد الارهابيين يستخدم الطفل بالقوة للهروب من نيران الشرطة الاتحادية في المدينة القديمة في محافظة نينوى حيث اصدرت القيادة في الشرطة بعدم اطلاق النار خشية اصابة الطفل ، وجريمة السجون التابعة لتنظيم داعش الارهابي في حي الوحدة في الموصل المقسمة الى ثلاثة اقسام وهي سجون عامة وسجون للاطفال والمعتقلات السرية اضافة الى معسكر يسمى (محمد بن مسلمة) وهو معسكر مخصص للعقوبات والضبط ، وجريمة المقابر الجماعية المفتوحة وغير المفتوحة من قبل مؤسسة الشهداء التي ارتكبها تنظيم داعش الارهابي ولازالت فرق البحث والتنقيب التابعة للمؤسسة في الكشف والتقييم عن المواقع المبلغ عنها من قبل القوات الامنية والاهالي خصوصاً في المناطق المحررة مثل مقبرة

حمام العليل والخفسة في الموصل ومقابر الانبار الاثرية والازركية وجميلة المرمى في محافظة الانبار ، وجريمة الاسترقاق الجنسي الخاص باختطاف (1636) امرأة وفتاة و(1733) رجلاً وفتى من المجتمع الايزيدي والذين لايزالون في عداد المفقودين ، حيث قام قسم الرصد بمتابعة ملف مصير المختطفات والمختطفين الايزيديين بهدف دعم الملف على كافة الاصعدة الحكومية والدولية حيث تمت مفاتحة الجهات المعنية لتزويدنا بالاجراءات المتخذة بحقهم ، والملف مازال قيد العمل والمتابعة من قبل القسم .

وجميع ما ذكر اعلاه من جرائم ترقى الى مستوى انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وبعض هذه التجاوزات قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

لمناسبة انتهاء اعماله بصفة نائب رئيس لجنة حالات الاختفاء القسري بالامم المتحدة

وزارة العدل: الخبير محمد العبيدي يتلقى كتاب شكر من مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان

اكدت وزارة العدل، تلقى مدير قسم كتابة التقارير في الدائرة القانونية للوزارة السيد محمد تركي عباس العبيدي، كتاب شكر وتقدير لمناسبة انتهاء اعماله بصفة خبير مستقل ونائب رئيس لجنة حالات الاختفاء القسري في الامم المتحدة التي شغلها للمدة من عام (2011-2017).

واضافت الوزارة: ان كتاب الشكر والتقدير المقدم من مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان الى السيد محمد عباس العبيدي، نص على مايلي: لانتهاء مدة عضويتكم في اللجنة المعنية بالاختفاء القسري، أود ان اعبر لكم عن خالص امتناني لكم لمساهمتكم الفعالة في هذا العمل المهم المنجز من قبل اللجنة والتزامكم بحماية حقوق الانسان وعلى وجه الخصوص نضالكم في مواجهة الاختفاء القسري على نطاق واسع.

مساهمتكم الفاعلة خلال سنوات خدمتكم، ليس فقط كعضو وانما كنائب رئيس وعضو في مكتب اللجنة مُثمنة من قبلنا بشكل كبير مع خالص التقدير.

كذلك فان وزارة العدل تثمن هذا الدور الفعال لموظفيها داعيةً اياهم الى بذل المزيد خدمةً للوطن وللشعب الكريم في هذه الظروف التي يمر بها بلدنا العزيز.

وتأتي هذه الخطوة مكملة للدور الانساني والمهني الكبير الذي تنطوي عليه مهام عمل وزارة العدل بعد ايكال مسؤولية ملف وزارة حقوق الانسان الملغاة اليها، والذي ادارته بعد تطبيق برنامج الاصلاح الحكومي.

بتوجيه من وزير العدل لتقديم الخدمات للمواطنين

افتتاح دائرة كاتب عدل بغداد الجديدة المسائي في محافظ بغداد

افتتحت وزارة العدل دائرة كاتب العدل بغداد الجديدة المسائي في محافظة بغداد ضمن الخطة الاستراتيجية التي اتبعتها الوزارة لتقديم الخدمات للمواطنين.

وقال مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين الطائي: ان هذا الافتتاح تم برعاية السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي، وضمن خطة عمل استراتيجية اتبعتها الوزارة لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين وتبسيط الاجراءات.

وأضاف المدير العام: ان افتتاح الدائرة جاء لتخفيف الزخم الحاصل على الدوائر الصباحية، وان دوائر كاتب العدل المسائي تقدم خدماتها لشريحة الموظفين في بغداد والمحافظات لفترة مابعد الدوام الرسمي لتسهيل انجاز معاملاتهم.

قسم المتابعة والتنسيق يتفقد دائرة تنفيذ الحلة

اجرى فريق تابع لقسم المتابعة والتنسيق شعبة متابعة المنطقة الوسطى، زيارة تفقدية الى دائرة تنفيذ الحلة، للإطلاع على سير العمل والوقوف على اهم المعوقات والمشاكل وسبل معالجتها.

وقال مدير القسم المهندس سيف والي: ان هذه الزيارة جاءت بناءاً على توجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي، لمتابعة عمل تلك الدوائر والتأكيد على سرعة انجاز المعاملات الخاصة بالمواطنين.

محكمة التمييز تصدّق حكما بالحبس الشديد على محامٍ زوّر كتب تمليك عقارات

صدّقت محكمة التمييز الاتحادية حكمها على محام الحبس الشديد لمدة سنتين لارتكابه جريمتين تتعلقان بتمليكٍ عقارات تابعة لدائرة التسجيل العقاري في الديوانية.

وقال المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي، أن محكمة جنح الرصافة المختصة بقضايا النزاهة سبق أن اصدرت حكمين على المحامي المدان (ف.س.ل)، ولعدم قناعة رئيس هيأة النزاهة/ اضافة الى وظيفته بالقرار، طعن به مطالبا نقضه، لكن محكمة التمييز الاتحادية صدقت حكمها بعد ان وجدت بأن المحكمة المذكورة راعت عند اصدارها القرار تطبيق احكام القانون تطبيقا صحيحا لاعتمادها الادلة الكافية.

واضاف العكيلي، أن المحامي المدان قام في جريمته الاولى بتزوير كتب تمليك عقارات وكتب تأييد استمرار خدمة للمستفيدين من العقارات، وحكمت عليه بالحبس الشديد لمدة سنتين، مبينا أن الجريمة الثانية تتعلق بترويج معاملة تسجيل في دائرة التسجيل العقاري في الديوانية استنادا الى الكتب المزورة وحكمت عليه المحكمة بالحبس البسيط لمدة سنة واحدة، لافتا الى ان الجريمتين مرتبطتان مع بعض ويجمع بينهما وحدة الغرض، لذا قررت المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد استنادا الى احكام المادة (142/ ق.ع) والاحتفاظ للجهة المتضررة (بلدية الديوانية) المطالبة بالتعويض امام المحاكم المدنية).

دائرة التنفيذ تعلن عن نشاطاتها المتحققة خلال شهر اب لعام 2017

اعلنت دائرة التنفيذ التابعة لوزارة العدل، عن ابرز نشاطاتها المتحققة خلال شهر اب الماضي لعام 2017.

وقال مدير عام الدائرة الخبير القانوني رعد خليل: ان الدائرة حققت العديد من الانجازات خلال شهر اب من العام 2017، حيث بلغت مجموع الامانات المستحصلة من المدينين (واحد وعشرون مليار وسبعمائة وستون مليون وستمائة وست وسبعون الف واربعمائة وثلاثة وعشرون دينار).

وأضاف المدير العام: ان الامانات المصروفة لمستحقيها بلغت (واحد وعشرون مليار وستمائة وتسعة وتسعون مليون وثمانمائة وواحد وتسعون الف وثلاثمائة وواحد وتسعون دينار)، مؤكدا ان مجموع المبالغ المستحصلة من الرسوم العدلية بلغت (تسعمائة واثنان مليون وستمائة وتسعة وثلاثون الف ومئتان وستة دينار).

وأوضح المدير العام: ان الدائرة تتابع بشكل مستمر الشكاوى والدعاوى وحضور المرافعات، مشيرا الى ان (2080) حكم بالنفقة و(245) حكم بأجر حضانة تم حسمها، بالاضافة الى الاحكام التي حسمتها الدائرة ضمن مسؤوليتها في حماية حقوق مراجعيها.

وتابع المدير العام: حققت الدائرة نشاطات تتعلق بالديون بلغ مجموعها (2400) حكم، بينما بلغت الاحكام المتعلقة بالعقار (4153) حكم، بالإضافة الى نشاطات الاخرى.

تضمن مرسوم جمهوري باقالة محافظ كركوك السابق

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4467)

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4467) والمتضمن مرسوم جمهوري واحد وعدد من البيانات والقرارات الحكومية .

وذكرت مدير عام دائرة الوقائع العراقية السيدة شذى عبد الملك خضر: ان العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية يتضمن مرسوم جمهوري باقالة السيد نجم الدين عمر كريم من منصب محافظ كركوك.

واضافت ان العدد الجديد من جريدة الوقائع يتضمن ايضاً قراراً صادراً عن المحكمة الاتحادية العليا بالرقم 107 / اتحادية / اعلام/2017، وقرارات اخرى صادرة عن لجنة تجميد اموال الارهابيين المرقمة (29-30) لسنة 2017 .

واشارت السيدة شذى عبد الملك الى البيانات التي تضمنها العدد والصادرة عن جهات حكومية مختلفة كبيان تأسيس شركة ديالى العامة، وبيان آخر صادر عن وزارة الزراعة رقم(1) لسنة 2017 اضافة الى عدد من البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

مفتش العدل: السجن 10 سنوات لموظف زوّر سندات عقارية اعتمدت كضمان لقروض بقيمة 14 مليار دينار

اعلن المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي عن اصدار محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة حكما غيابيا على موظف في مديرية التسجيل العقاري في المدائن (ا.ش.م) بالسجن (10) سنوات، لتزويره سندات عقارية اعتمدت كضمان لقروض من مصرف الرشيد بقيمة (14) مليار دينار.

وقال العكيلي، ان المدان الهارب (ح.ف) قام بجلب سندات عقارات مسجلة باسمه من دائرة التسجيل العقاري في المدائن الى مصرف الرشيد/ الفرع الرئيسي، والتي اعتمدت كضمانات للقرض المصروف للمتهم (ع.ع) بقيمة (14) مليار دينار، مبينا ان المتهم قام بالاتفاق والاشتراك مع الموظف في دائرة التسجيل العقاري (ا.ش.م) بتزوير مساحة وجنس العقارات مع مخالفات أخرى، إضافة الى التوقيع على سندات المداينة التي أدت الى صرف مبلغ (14) مليار دينار.

وأشار المفتش العام الى ان المحكمة قررت تجريم الموظف في مديرية التسجيل العقاري وفق المادة (444/حادي عشر) من قانون العقوبات، وأصدرت حكمها غيابيا بسجنه (10) سنوات وتأييد حجز أمواله المنقولة وغير المنقولة.

لضمان حماية المرأة وتجريم داعش في المحافظات المحررة من سيطرة الارهاب

وزير العدل: العراق أول دولة تضع خطة طوارئ لقرار مجلس الامن (1325)

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان جمهورية العراق تعّد أول دولة في المنطقة تضع خطة الطوارئ الخاصة بقرار مجلس الامن رقم (1325) لسنة 2000، على المستويين العملي والدولي، بهدف تحقيق السلام وحماية المرأة وبناءً عليه تم اقرار الخطة الوطنية لقرار مجلس الامن من مجلس الوزراء في نيسان عام 2014.

وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية شذى عبد الملك/ رئيس لجنة تنفيذ الخطة الوطنية لقرار مجلس الامن رقم (1325) لسنة 2000، ان الوزارة باشرت بتنفيذ الخطة العراقية لغرض دراسة أوليات خطة الطوارئ الخاصة بهذا القرار الاممي، بهدف ضمان حماية المرأة وتجريم عصابات داعش في المحافظات المحررة من سيطرة الارهاب.

واضافت المدير العام، ان الحكومة وضعت خططها بجميع قطاعاتها للتصدي للتحديات الكبيرة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الاساسية للنازحات، مبينة ان الخطة الوطنية وضعت ثلاث ركائز هي (المشاركة والحماية والوقاية)، وعملت الوزارة على تنفيذ الجوانب التي تختص بعملها عبر اجراء تحقيقات سريعة وفعالة من جانب الهيئات المستقلة لحقوق الانسان والجهات المختصة تنظر في الشكاوى التي تقدمها النساء النازحات.

واوضحت المدير العام، ان اللجنة عملت على تطبيق القانون من اجل انصاف وحماية الناجيات من الخطف او العنف الجنسي وتوفير المساعدة القانونية اللازمة باعتماد القوانين العراقية والدولية في اوقات النزاع والعمليات العسكرية ومعاقبة مرتكبيها، مشيرة الى ان اليات تنفيذ الخطة الوطنية تتمثل في تشكل غرفة عمليات متخصصة لادارة تنفيذ الخطة الوطنية، وايجاد مصادر الدعم المالي والتقني لخطة الطوارئ، وتقديم المساعدة السريعة للنساء من خلال التأهيل والتمكين واعادة الاندماج المجتمعي.

وافادت المدير العام: ان اللجنة ستعمل على رصد وتوثيق وانشاء بيانات للانتهاكات ضد النساء والفتيات النازحات، وملاحقة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات والجرائم ضد النساء، لافتة الى ان توصيات اللجنة نصت على القيام بعمل دورات لغرض تدريب موظفي الدوائر الخدمية في جميع المحافظات التي تعرضت للهجمة الشرسة لعصابات داعش لتثقيفهم في مجال عملهم من اجل تقديم افضل الخدمات القانونية للنازحين وبالاخص شريحة النساء بغية تبسيط وتسهيل انجاز معاملاتهم.

وتابعت، باشرت اللجنة بفتح صناديق للشكاوى خاصة بالنساء النازحات في جميع الدوائر الخدمية في المحافظات انفة الذكر لغرض الوصول الى الحل القانوني للشكوى المقدمة من النازحات مباشرة، مؤكدة اصدار التوجيهات الى مدراء الدوائر الخدمية الفرعية التابعة لوزارة العدل في المحافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار) لغرض تسهيل وتبسيط الاجراءات القانونية.

دائرة الاصلاح العراقية تعتمد الية فحص الحمض النووي الـ(DNA) في اجراءات اطلاق السراح

أعلنت وزارة العدل دائرة الاصلاح العراقية عن ادخال الية جديدة في اجراءات اطلاق السراح واستقبال النزلاء والموقوفين المودعين في الاقسام الاصلاحية من خلال العمل بتقنية فحص الحمض النووي الـ(DNA) للتأكد من عدم مطلوبيتهم لجهات امنية او في قضايا تسريع اجراءات اطلاق السراح وتوثيق البيانات الجنائية لكل نزيل وموقوف.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان الدائرة ومن خلال التنسيق المشترك بين وزارة العدل ومديرية تحقيق الادلة الجنائية التابعة لوزارة الداخلية استحدثت شعبة الـ(DNA) وباشرت العمل فيها وهي من التقنيات المتقدمة والمعتمدة في توثيق المعلومات الخاصة بالموقوفين والنزلاء في السجون الاصلاحية من خلال فحص الحمض النووي لكشف الجينات الوراثية والتأكد من هوية النزلاء والموقوفين وعدم مطلوبيتهم لجهات اخرى حين استقبالهم او قبل الافراج عنهم.

وأضاف المدير العام: ان شعبة الـ(DNA) تعمل في قسم الاستقبال وإخلاء السبيل في مقر الدائرة العامة مع كادر طبي متخصص تابع لوزارة الداخلية مديرية تحقيق الادلة الجنائية وتقوم بإرسال العينات الى مديرية الادلة الجنائية في وزارة الداخلية ليتم خزنها في مصرف الـ (DNA) والرجوع اليها في حال البحث او التحقيق الجنائي.

وأشار المدير العام الى ان الشعبة انجزت اكثر من (07 11) عينة خلال النصف الاول من العام الحالي 2017، موضحاً ان هذه التقنية ستسرع في اجراءات الافراج وإطلاق سراح النزلاء خاصة المتعلقة ببيان المطلوبية لجهات امنية في قضايا اخرى وهي من الاجراءات التي تسبق اطلاق سراح النزلاء من السجون الاصلاحية.

بالتعاون مع شركة المودة للإنتاج والبث الاعلامي وتكنولوجيا المعلومات

دائرة رعاية القاصرين تنظم دورة تدريبيه لمشروع مكننة الدائرة وفقا للنظام الجديد

نظمت دائرة رعاية القاصرين التابعة لوزارة العدل بالتعاون مع شركة المودة للإنتاج والبث الاعلامي وتكنولوجيا المعلومات المتعاقدة مع الوزارة دورة تدريبية لموظفي الدائرة.

وقالت مدير عام الدائرة الست هند عبد جميغ: ان هذه الدورة جاءت للمساهمة في اعداد كادر وظيفي يتمكن من ادارة العمل لمديرية النظام الخاص بمشروع المكننة من موظفي الدائرة ولكل من نظامي الارشفة الالكترونية والحسابات الخاص بإدارة اموال القاصرين وذلك وفقا للبرنامج الجديد داخل المديريات كمدراء للنظام لتأهيلهم لتدريب الموظفين العاملين على نفس المشروع.

وأضافت المدير العام: ان هدف مشروع مكننة دائرة رعاية القاصرين يتمثل بتأسيس نظام معلومات هوية اساسية للقاصر والوصية وصاحب التركة والحفاظ على المعلومات لإنشاء مركز بيانات بمواصفات عالية قادرة على استيعاب العمليات المتوقعة، اضافة الى تأسيس ربط النظام بين مركز الدائرة في بغداد والمديريات التابعة لها في انحاء العراق وتدريب العاملين على هذا النظام وبما يقدم خدمة المحافظة على اموال القاصرين وحمايتها من التلاعب.

اللجنة الفرعية لاعداد مسودة تقرير العراق الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب تعقد اجتماعها الاول

عقدت اللجنة الفرعية لاعداد وصياغة مسودة تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهنية اجتماعها الاول في مقر وزارة العدل ظهر يوم الثلاثاء الموافق 26 / 9 / 2017 برئاسة وكيل وزارة العدل .

واكد وكيل الوزارة حسين جاسم الزهيري على اهمية انجاز مسودة تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهنية في وقتها المحدد ، موضحا ما جاء في التقرير السابق الذي قدمه العراق عام 2015 والملاحظات الختامية التي صدرت بشأنه ، مشددا على اهمية تنفيذ هذه الملاحظات من قبل الجهات المعنية والتعاون فيما بين هذه المؤسسات .

وتم اثناء الاجتماع استعراض جدول بالملاحظات الختامية التي قدمتها اللجنة المعنية كما تمت مناقشتها بين اعضاء اللجنة بما يعزز من سرعة الاجابة لضمان اعداد مسودة التقرير في الوقت المحدد ليتم رفعها الى اللجنة المركزية للمصادقة عليها .

العدل والمجتمع
السنة الثالثة - العدد 27 - كانون الاول 2017
Third Year- No - 27 - Dece. 2017

مفتش العدل: الحبس لمسّاح تسبب بصرف قرض قيمته 1.5 مليار دينار مقابل ضمانات مزورة

قال المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي، ان محكمة الجنح المختصة بقضايا النزاهة وغسيل الأموال والجريمة الاقتصادية، حكمت حضوريا على مسّاح في مديرية التسجيل العقاري في المدائن بالحبس الشديد لمدة سنتين، وذلك لتسببه بصرف قرض من المصرف العقاري مقابل ضمانات مزورة.

وأضاف العكيلي، ان المدان (م.س.م) قام برفقة لجنة تضم عددا من موظفي المصرف الزراعي/ فرع التجهيزات بإجراء الكشف على عقار لغرض تقييمه، من اجل حصول مواطن على قرض من المصرف الزراعي، لافتا الى ان اللجنة لم تقم بأداء واجبات وظيفتها بصورة صحيحة، مما تسبب بصرف قيمة القرض البالغة مليار و500 مليون دينار بالاستناد الى كشف غير دقيق او اصولي ومغالاة في قيمة العقار بالاستناد الى سند عقار تم تحريف محتوياته.

واكد المفتش العام ان جنس العقار الأصلي "زراعي" ومملوك للدولة، لكن تم إضافة سند دائمي الى اضبارة العقار، بينت ان جنسه "ملك صرف"، الامر الذي تسبب بصرف قيمة القرض المغالاة في قيمتها وحصول ضرر بالمال العام. وأشار العكيلي الى ان هذا الفعل يشكل جريمة تنطبق واحكام المادة (331) من قانون العقوبات، فأصدرت المحكمة قرارها بالحبس الشديد على المساح لمدة سنتين، وهي ذات المدة التي حكمت فيها على موظفي المصرف الزراعي المشتركين معه.

دائرة التخطيط العدلي تنظم دورة تدريبية لذوي الاختصاصات الهندسية والفنية

نظمت دائرة التخطيط العدلي التابعة لوزارة العدل دورة تدريبية بمجال (الرسم الهندسي/ الاوتوكاد) لموظفي الدوائر والأجهزة العدلية لذوي الاختصاصات الهندسية والفنية في الوزارة. وقالت الدائرة، ان هذه الدورة جاءت للنهوض بمستوى الاداء الوظيفي لموظفي الدوائر والاجهزة العدلية من ذوي الاختصاصات الهندسية والفنية تنفيذا لمفردات الخطة التدريبية السنوية الخاصة بقسم التدريب في الدائرة وما اعتاد عليه القسم من اقامة برامجة التدريبية على مدار السنة.

يشار الى ان الدورة اقيمت على قاعة التدريب في مجمع الدوائر العدلية العامة في الكرخ لمدة خمسة ايام من (17/9/2017 ولغاية 21/9/2017).

قسم المتابعة والتنسيق يتفقد ملاحظية التسجيل العقاري في الزبيدية

اجرى فريق تابع لقسم المتابعة والتنسيق، وحدة متابعة الصويرة زيارة تفقدية الى ملاحظيه التسجيل العقاري في الزبيدية، للإطلاع على سير العمل فيها والوقوف على اهم المعوقات والمشاكل وسبل معالجتها.

وقال القسم، ان الفريق التقى بالسيد الملاحظ والذي اكد بدوره ان الملاحظية نفذت جميع التوجيهات التي تمخضت عن الزيارة السابقة لفريق قسم المتابعة اذ اهتمت الملاحظية بترتيب الاضابير حسب القطعة والمقاطعة، بالمقابل اوضح السيد الملاحظ حاجة الملاحظية الى مساح رديف اضافة الى المساح الحالي بالدائرة لكون الاخير لا يتمكن من تغطية حاجة الدائرة بالعمل المسحي وذلك لكثرة اعماله التي يقوم بها بين ملاحظيتي العزيزية والزبيدية.

بناءا على توجيهات وزير العدل د. حيدر الزاملي

دائرة التنفيذ تجري الامتحان النهائي لدورة تأهيل منفذي العدول

اجرت دائرة التنفيذ التابعة لوزارة العدل الامتحان النهائي لدورة تأهيل منفذي العدول في مجمع الدوائر العدلية في الكرخ يوم الاحد الموافق 22/10/2017 وذلك من اجل رفع كفاءة وخبرة المنفذين العدول وحمايتهم.

وقال مدير عام الدائرة الخبير القانوني السيد رعد خليل غاجي: جاء هذا الامتحان بناءا على توجيهات وزير العدل د. حيدر الزاملي باقامة دورات تثقيفية للموظفين العدليين لتبسيط الاجراءات الخاصة بمعاملات المواطنين خدمتا للصالح العام.

يذكر ان السيد الوزير أصدر أمراً وزارياً باستحداث دورة اعداد المنفذين العدليين لاشغال منصب المنفذ العدل في دوائر التنفيذ في بغداد وجميع المحافظات وذلك للارتقاء بالعمل القانون في هذه الدوائر المهمة ذات المساس المباشر مع مصالح المواطنين.

مفتش العدل: السجن (10) سنوات لمدانين سرقوا 664 مليون دينار من أموال الدولة

اعلن المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي عن اصدار محكمة الجنايات المختصة بالنزاهة، احكاما على مدانين بالسجن لمدة (10) سنوات لكل منهما، وذلك لسرقتهما اكثر من (664) مليون دينار من أموال الدولة.

وقال العكيلي، ان المحكمة ادانت المتهم (م.ن.ك) ويعمل كاسبا، وحكمت عليه بالسجن غيابيا (10) سنوات لقيامه بسرقة (400) مليون دينار والمتمثلة ببدل استملاك عقار من الوقف الشيعي.

وأضاف، ان المدان وبالاتفاق والاشتراك مع عدد من المتهمين ثبّت اسمه بدلا عن المالك الحقيقي للعقار، فتسلم المبلغ دون وجه حق.

واكد المفتش العام، ان المحكمة ادانت المتهم (ا.ح.س) ويعمل كاسبا أيضا وحكمت عليه غيابيا بالسجن (10) سنوات، لقيامه بسرقة مبلغ (264.500) مليون دينار من أموال الدولة، وهو يمثل بدل استملاك عقار تم التلاعب بمساحته الاصلية من (129 متر) الى (229 متر).

ولفت العكيلي الى ان الحكم تضمن أيضا اصدار امر قبض بحق المتهمين وتأييد حجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة، ليكون مجموع المبالغ التي تمت سرقتها في القضيتين (664.500) مليون دينار.

ويشار الى ان محكمة الجنايات المختصة بالنزاهة، سبق ان أصدرت احكاما بالسجن والغرامة بحق عدد من المدانين الذين قاموا بسرقة وتزوير عقارات مشمولة بالاستملاك من الوقف الشيعي، وذلك ضمن اعمال توسعة العتبة العسكرية في سامراء.

وزارة العدل تعلن عن افتتاح فروعاً لمكتب المفتش العام في محافظات (الانبار – واسط – كربلاء – البصرة)

اعلنت وزارة العدل عن صدور موافقة السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي بافتتاح اربعة مكاتب فرعية لمكتب المفتش العام للوزارة في محافظات (الانبار- واسط – كربلاء – البصرة).

واضافت الوزارة : ان هذه الخطوة ستساهم في القضاء على الفساد الاداري والمالي والتصدي لذوي النفوس الضعيفة ممن يحاولون ابتزاز المواطنين وهدر المال العام، ومن اجل النهوض بواقع العمل في جميع الدوائر العدلية.

من جانبه اكد مكتب المفتش العام مباشرته بالعمل بعد صدور الامر الخاص بافتتاح الفروع، حيث حدد المكتب اربعة مواقع لتكون مقراً للفروع المستحدثة في المحافظات المذكورة.

تضمن استحداث وزارة العدل لقسم التشريعات

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4468)

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4468) وتضمن مرسوم جمهوري رقم (74) لسنة 2017 والمتضمن تعيين 48 قاضياً في الصنف الرابع من صنوف القضاة وعدد من البيانات الحكومية ، وقرار واحد للجنة تجميد اموال الارهابيين اضافة الى تعليمات القبول والدراسة والامتحانات لمركز التدريب المالي والمحاسبي .

وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية السيدة شذى عبد الملك ان العدد الجديد تضمن مرسوم جمهوري خاص بتعيين (48) من القضاة في الصنف الرابع من صنوف القضاة استناداً الى احكام المادة (73/سابعاً) من احكام الدستور والمادة (17) من قانون المعهد القضائي رقم 33 لسنة 1976، والمادة (36/اولا) من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 وبناءاً على ماعرضه رئيس مجلس القضاء الاعلى .

واضافت السيدة المدير العام ان العدد الجديد تضمن النظام الداخلي لقسم التشريعات المستحدث في وزارة العدل بقرار من وزير العدل د. حيدر الزاملي ويكون مرتبط بالدائرة القانونية، ويتولى دراسة مشروعات القوانين والانظمة والتعليمات المقدمة من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وابداء الرأي والمشورة القانونية في التشريعات الوطنية ومدى موائمتها مع مبادئ حقوق الانسان. واشارت المدير العام الى تضمن العدد الجديد لتعليمات القبول والدراسة والامتحانات لمركز التدريب المالي والمحاسبي رقم (6) لسنة 2017 وقرار لجنة تجميد اموال الارهابيين رقم (31) لسنة 2017 ، اضافة الى ثلاث بيانات صدراولها عن وزارة الثقافة رقم (35) لسنة 2017 والثاني عن مجلس القضاء الاعلى رقم (158) لسنة 2017، وبيان اخر صدر عن رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية .

بينهم (265) نزيلاً مشمولون بالعفو العام

وزارة ألعدل: الإفراج عن (625) نزيل خلال شهر تشرين الاول الماضي

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم لشهر تشرين الاول الماضي.

وقال اعلام الوزارة: ان العدد الكلي للمفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ (625) نزيلاً من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (265) مشمولون بالعفو العام، و(52) من النساء و(573) من الرجال تم الافراج عنهم بعد انتهاء فترات محكوميتهم.

وأكد اعلام الوزارة: ان دائرة الاصلاح قطعت اشواطاً كبيرة في مجال عمليات اطلاق السراح مع تطبيقها نظام الارشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد النزلاء المنتهية احكامهم القضائية ويساهم بحسم ملفاتهم وفقاً للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح.

يشار الى إن وزير العدل د.حيدر الزاملي، وجه بتقديم موقف شهري عن عدد النزلاء المفرج عنهم إلى وسائل الإعلام، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بإلية تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

للاطلاع على سير العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين

قسم المتابعة والتنسيق يزور دائرة الكاتب العدل في نينوى

اجرى فريق قسم المتابعة والتنسيق / شعبة متابعة المنطقة الشمالية في وزارة العدل زيارة ميدانية الى دائرة الكاتب العدل في نينوى للاطلاع على المشاكل والمعوقات التي تعترض عمل الدوائر العدلية وسبل معالجتها. وقال مدير القسم : ان هذه الزيارات تأتي حسب توجيهات السيد الوزير د.حيدر الزاملي للنهوض بواقع الدوائر العدلية ومتابعة اعمالها في انجاز معاملات المواطنين وتذليل جميع المعوقات خدمتاً للصالح العام.

واضاف: تم خلال الزيارة الاطلاع على سير العمل في الدائرة وتقييم العمل فيها بهدف المصادقة عليها لرفد مسيرة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين .

وزير العدل يوجه باعادة الحياة الى المناطق المحررة من الارهاب

وزارة العدل تقرر افتتاح دائرة كاتب عدل القيارة في محافظة نينوى

أعلنت وزارة العدل حصول مصادقة وزير العدل د. حيدر الزاملي عن افتتاح دائرة كاتب عدل القيارة في محافظة نينوى، تطبيقا للبرنامج الحكومي الهادف لإعادة الحياة الى المحافظة بعد اكتمال تحريرها من عصابات داعش الارهابية. وقال بيان صادر عن الوزارة، ان بيان افتتاح الدائرة تم بتوجيه ومصادقة من وزير العدل د. حيدر الزاملي. وأوضح البيان، ان الوزارة توفر مستلزمات العمل وقاعدة بيانات خاصة بالدائرة، مبينا ان الدوائر العدلية سجلت حضورها الاول بين المؤسسات الحكومية بعد تحرير المحافظات من تواجد عصابات داعش بهدف اعانة العوائل المتضررة من الارهاب على العودة الى مناطق سكناها.

وكيل وزارة العدل يؤكد على اهمية انجاز مسودة اتفاقية حماية الاشخاص من الاختفاء القسري في وقتها المحدد

اكد وكيل وزارة العدل الاستاذ حسين جاسم ناصر الزهيري على اهمية انجاز مسودة تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية حماية الاشخاص من الاختفاء القسري في وقتها المحدد.

جاء ذلك خلال ترؤسه اللجنة الفرعية الخاصة بإعداد مسودة وصياغة تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية الاشخاص من الاختفاء القسري يوم الاحد الموافق 10/ 9/ 2017 في مقر الوزارة.

وقال السيد الوكيل: تم خلال الاجتماع عرض التقرير السابق الذي قدمه العراق عام 2015 والتي صدرت بشأنه الملاحظات الختامية مؤكدا في نفس الوقت على اهمية تنفيذ هذه الملاحظات من قبل الجهات المعنية والتعاون فيما بين هذه المؤسسات.

وأضاف: تم استعراض جدول بالملاحظات الختامية التي قدمتها اللجنة المعنية الى العراق لفتح باب النقاش حول هذه الملاحظات بين اعضاء اللجنة بالإضافة الى الاتفاق على سرعة الاجابة لضمان اعداد مسودة التقرير في الوقت المحدد ليتم رفعها الى اللجنة المركزية للمصادقة عليها.

دائرة التنفيذ تعلن عن نشاطاتها المتحققة خلال شهر تموز لعام 2017

اعلنت دائرة التنفيذ التابعة لوزارة العدل، عن ابرز نشاطاتها المتحققة خلال شهر تموز الماضي لعام 2017.

وقال مدير عام الدائرة الخبير القانوني رعد خليل: ان الدائرة حققت العديد من الانجازات خلال شهر تموز من العام 2017، حيث بلغت مجموع الامانات المستحصلة من المدينين (اثنان وثلاثون مليار ومائتان وثمانية وأربعون مليون ومائتان وواحد وعشرون الف وخمسمائة وخمسة عشر الف).

وأضاف المدير العام: ان الامانات المصروفة لمستحقيها بلغت (اثنان وثلاثون مليار ومائتان وسبعة وعشرون مليون وستمائة وثمانية وتسعون الف ومائة وسبعة عشر دينار)، مؤكدا ان مجموع المبالغ المستحصلة من الرسوم العدلية بلغت (واحد مليار ومائة واثنان مليون وأربعمائة وستة وخمسون الف وخمسمائة واربعة عشر دينار). وأوضح المدير العام: ان الدائرة تتابع بشكل مستمر الشكاوى والدعاوى وحضور المرافعات، مشيرا الى ان (1990) حكم بالنفقة و(410) حكم بأجر حضانة تم حسمها، بالاضافة الى الاحكام التي حسمتها الدائرة ضمن مسؤوليتها في حماية حقوق مراجعيها.

وتابع المدير العام: حققت الدائرة نشاطات تتعلق بالديون بلغ مجموعها (2531) حكم، بينما بلغت الاحكام المتعلقة بالعقار (4192) حكم، و(4192) معاملة متعلقة بالعقار، بالإضافة الى نشاطات الاخرى.

نتيجة للتعاون بين وزارة العدل وجهاز الامن الوطني

اصدار عقوبة الحبس ثلاث سنوات لمدير قسم الحماية القصوى مع ضابط في استخبارات الداخلية متواطئ معه

اعلنت وزارة العدل اليوم الخميس عن اصدار محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة حكماً بالحبس على مدير سجن الحماية القصوى السابق بعد ادانته بقضايا فساد مالي وابتزاز لذوي السجناء وقد تم احالته الى المحاكم المختصة بالتعاون بين وزارة العدل وجهاز الامن الوطني في وقت سابق مع احد ضباط استخبارات الداخلية المتواطئين معه في ابتزاز واستغلال اهالي السجناء.

حيث صدر حكم بالحبس ثلاث سنوات لكلا المدانين ليكونو عبرة لمن تسول له نفسه تجاوز القانون واستغلال المنصب بشكل غير مشروع.

العدل والمجتمع

Justice & society

شهرية تصدر عن وزارة العدل

توزع مجانا

السنة الثالثة
العدد 27
كانون الاول 2017

الصفحات
8

WWW.moj..gov.iq

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

لدى مشاركته في ورشة عمل خاصة بمحاكمة عناصر داعش في بروكسل

وكيل وزارة العدل: الوزارة اتخذت الاجراءات اللازمة لمقاضاة عصابات داعش دوليا

أكد وكيل وزارة العدل السيد حسين الزهيري، ان وزارة العدل باشرت باتخاذ الاليات التشريعية والاجرائية التي من شأنها ان تعزز سبل التعاون بين العراق والدول الصديقة من دول الاتحاد الاوربي، في مجال مقاضاة عصابات داعش الارهابية عن الجرائم التي ارتكبتها في العراق.

جاء ذلك اثناء مشاركته ورشة عمل الخاصة بمحاكمة عناصر داعش الارهابية في العاصمة البلجيكية بروكسل للفترة من 9-10/10/2017، منوهاً الى اهمية الاجراءات التي اتخذتها الحكومة بنقل ملف الالتزامات الدولية في مجال حقوق الانسان الى وزارة العدل.

واوضح السيد الوكيل خلال كلمته: ان وزارة العدل سعت منذ بداية تلك الاحداث في اطلاق رؤية للتعامل مع جرائم داعش مبنية على اسس ضمان الاختصاص الوطني في المحاكمة وانشاء محاكم متخصصة ضمن ولاية القضاء العراقي والتعاون مع المجتمع الدولي وفق آلية تحترم فيها تلك المقومات مع ضمان ان تنفذ الدول الاخرى لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارت مجلس الامن ذات الصلة.

وثمن السيد الوكيل، جهود وزارة العدل وسعيها الحثيث في التعاون مع المؤسسات الحكومية الاخرى لوضع رؤية واضحة انعكست في قرار مجلس الامن المرقم ٢٣٧٩ لسنة ٢٠١٧، والذي يمثل بحد ذاته انموذجا رائعا للتعاون الدولي في محاكمة عناصر داعش الارهابي عن جرائمه.

ضمن خطتها السنوية في نشر مفاهيم الجودة

قسم ادارة الجودة ينظم ورشتي عمل تعريفية في دائرتي الاصلاح العراقية والتسجيل العقاري

نظم قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في وزارة العدل ورشتي عمل تعريفية الاولى في دائرة الاصلاح العراقية والثانية في دائرة التسجيل العقاري.

وقال مدير القسم تحسين علي موسى: بناءا على توجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي، في نشر مفاهيم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي وضمن الخطة السنوية التي اتبعها القسم اجريت هذه الورش.

واضاف: تم خلال الورشة التعريف بمفهوم الجودة اضافة الى تبسيط الاجراءات لتسهيل عمل الدوائر التابعة للوزارة لتقليل الاجراءات المتبعة وتقليص الجهد والوقت للوصول لتقديم افضل الخدمات.

دائرة رعاية القاصرين تعلن عن نشاطاتها المتحققة خلال شهر اب لعام 2017

اعلنت دائرة رعاية القاصرين التابعة لوزارة العدل،عن ابرز نشاطاتها المتحققة خلال شهر اب الماضي لعام 2017 .

وقال مدير عام الدائرة الست هند عبد جميغ : ان الدائرة حققت العديد من الانجازات خلال شهر اب الماضي حيث بلغت مجموع ارباح الدائرة (مائتان وسبعة وعشرون مليون وثلاثمائة وواحد وتسعون الف ومائتان واربعة وخمسون دينار فقط لا غيرها).

واضافت المدير العام: ان الدعاوي المقامة بلغت (350) دعوة، والدعاوي المحسومة بلغت ايضا (162) دعوة، و مجموع التقارير الميدانية المدققة بلغت (349) تقرير، ومجموع التقارير المكتبية المدققة بلغت نحو(1107) تقريرا.

موضحة: ان الدائرة تتابع بشكل مستمر المعاملات الصادرة وعدد المعاملات الواردة اذ بلغ مجموع المعاملة الاولى (206) ومجموع المعاملة الثانية (1399) معاملة تم انجازها خلال شهر اب الماضي.

مشيرة الى ان الدائرة حققت نشاطات تتعلق بالكشوفات الجارية حيث بلغ مجموعها الى(345) كشف ومجموع الزيارات الميدانية بلغ ايضا (266) زيارة، بالاضافة مجموع الاذونات الصادرة والتي بلغت (1003) اذن ومجموع البحوث المكتبية بلغ ايضا (612) .

بينهم (334) نزيلاً مشمولون بالعفو العام

وزارة ألعدل: الإفراج عن (678) نزيل خلال شهر أيلول الماضي

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لـوزارة العدل عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم لشهر أيلول الماضي.

وقال اعلام الوزارة: ان عدد المفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ (678) نزيلاً من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (334) مشمولون بالعفو العام، و(39) من النساء و(639) من الرجال تم الافراج عنهم بعد انتهاء فترات محكوميتهم.

وأكد اعلام ألـوزارة: ان دائرة الاصلاح قطعت اشواطاً كبيرة في مجال عمليات اطلاق السراح مع تطبيقها نظام الارشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد النـزلاء المنتهية احكامهم القضائية ويساهم بحسم ملفاتهم وفقاً للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح.

يشار الى إن وزير العدل د.حيدر الزاملي، وجه بتقديم موقف شهري عن عدد النزلاء المفرج عنهم إلى وسائل الإعلام، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بإلية تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

تأكيداً للدور الرقابي ضمن المنهج الحكومي

وزارة العدل تعلن عن صدور قرار تضمين مدير عام سابق

اعلنت وزارة العدل عن صدور قرار تضمين بتاريخ ١٦/ ١٠/ ٢٠١٧ استناداً الى توصيات لجنة التضمين المشكلة في الـوزارة بحق مديرة الدائرة القانونية السابقة بمبلغ مقداره (٣٢٦٤٤٤٧٨٢) دينار عراقي بالتكافل والتضامن مع موظفة سابقة في الدائرة القانونية وذلك نتيجة الاهمال الحاصل بتدقيق استمارة تحويل اتعاب المحامين الاجانب مما ادى الى الاستيلاء على المبلغ المذكور من قبل اشخاص مجهولين وعدم امكانية استرداده من قبل الدولة.

قسم المتابعة والتنسيق يجري زيارة تفقدية لدائرة التسجيل العقاري بالديوانية

نظم قسم المتابعة والتنسيق زيـارة ميـدانيـة الى دائـرة التسجيل العقاري في الديوانية للاطلاع على سير العمل فيها .

وقـال مـديـر قسـم المتـابـعـة والتنسيق السيد سيف والي ان وحدة متابعة واسط والديوانية اجرت زيارة ميدانية تفقدية الى دائـرة التسجيل العـقاري في الديوانية ضمن سلسلة الزيارات الدورية التي يقوم بها القسم الى دوائـر الـوزارة المختلفة لغرض الاطلاع على سير العمل فيها .

واضاف مدير القسم ان تنفيذ تلك الزيارات تأتي ضمن مهام القسم ومسؤولياته والهدف منـها تـوجـيـه الـعـامـلـين في الـدوائـر لـلارتـقـاء بمستوى الاداء في الـعـمـل وتـذلـيـل العقبات امـام المواطنين خلال مـراجـعـاتـهـم لـتـلـك الـدوائـر وفـقـا لـلـضـوابـط والـقـوانـين النافذة.

لتسببهما بتهريب محكوم بالإعدام

مفتش العدل: السجن (7) سنوات لحارسي إصلاحية هرّبا محكوما بالإعدام عام 2011

اصدرت محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة حكما غيابيا على منتسبين في دائرة الاصلاح العراقية بالسجن (7) سنوات لكل منهما، لتسببهما بتهريب محكوم بالإعدام.

وقال المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي، ان حارسي الاصلاحية (س.ص.ح) و(ج.ن.م) قاما في العام 2011 بالاشتراك بتهريب محكوم بالإعدام قبل تسليمه مع اربعة محكومين بالإعدام الى دائرة الاصلاح العراقية بموجب وصل استلام مزور.

واضاف العكيلي ان مكتب المفتش العام سبق ان أجرى تحقيقاً بهذا الخصوص، نتج عنه مقصرية المتهمين، واحالتهم الى المحاكم المختصة وعزلهم من الوظيفة، لارتكابهما فعلا خطيرا وهو تهريب محكوم بالإعدام، مما يجعل بقاءهم في الوظيفة مضرا بالمصلحة العامة. اكد المفتش العام ان قرار المحكمة تضمن ايضا اصدار امر قبض وتحري، وتأييد الحجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمدانين.

تضمن قانون التعديل الاول لقانون العفو العام رقم (27) لسنة 2016

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4469)

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (٤٤٦٩)، والذي تضمن عددا من القوانين والبيانات التي اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية السيدة شذى عبد الملك: ان العدد (٤٤٦٩) تضمن قانون الهيأة العراقية للاعتماد رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٧، وقانون تنظيم الوكالة التجارية رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٧.

وأضافت المدير العام: ان العدد تضمن ايضا القانون (٨٠) لسنة ٢٠١٧ قانون التعديل الاول لقانون العفو العام رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦، بالاضافة الى قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل للبنك المركزي العراقي في ٢٠١٦/١٢/٣١، وبيان صادر عن رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية.

توجيهات

بسم الله الرحمن الرحيم
(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

١

الى جميع الدوائر العدلية ..

● بهدف الارتقاء باداء وزارة العدل وتقديم افضل الخدمات للمواطنين الكرام وللحفاظ على حقوقهم ادعوا لتضافر الجهود والتعاون الجاد في اداء مهامكم والالتزام بتطبيق التوجيهات الصادرة من قبلنا وفق ما ياتي :

١-محاربة الفساد والمفسدين اينما وجدوا في الدوائر العدلية.

٢- الاسراع بانجاز معاملات وعدم تأخيرها واحترام السقوف الزمنية المحددة لهذا الغرض

٣- تهيئة مكان لائق ومناسب لاستقبال المواطنين وتجهيزه بوسائل الراحة

٤-منع دخول السلاح الى دوائر هذه الوزارة ومديرتها كافة بغض النظر عن الجهة الحائزة لذلك السلاح

٥-التاكيد على وضع المواظفين باجات تعريفية اثناء الدوام الرسمي

٦- الالتزام باوقات الدوام الرسمي وعدم الخروج الا باذن المسؤول المباشر للموظف

٧-وزير العدل لن يتواني عن محاسبة كل من يثبت ادانته بقضايا الفساد الاداري والمالي (الابتزاز والرشوة) مهما كانت درجته الوظيفية .

٨- على المدراء العامين ورؤساء المديريات الفرعية في هذه الوزارة بتطبيق التوجيهات وبعكسه سوف يتحمل المخال التبعات القانونية المترتبه على ذلك وفقاً لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام المرقم(١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل

٢

● بهدف التواصل مع موظفي الوزارة والاطلاع على ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجههم في العمل واستحقاقاتهم الوظيفية نوجه جميع الموظفين بتقديم شكاواهم عبر صناديق شكاوى الموظفين الموزعة في اروقة الوزارة وسيتم الاطلاع عليها شخصياً من قبلنا .

وزير العدل
د.حيدر الزاملي

العدل والمجتمع

مصور فوتغراف: امجد الحكيم | مصور فوتغراف: فراس المهداوي | مصور فوتغراف: مصطفى وليد | محـــرر: ثائر الجبوري | محـــرر: غزوان الظالمي | محـــرر: احمد عبد الكريم | الطباعة والاخراج الفني: شركة الانس للطباعة والنشر

WWW.moj..gov.iq | قسم شؤون المواطنين 07702919261 — 07810622836 | shakawe@moj.gov.iq | citizens_mog@yahoo.com | العدل والمجتمع /WWW.faecbook | توزع مجاناً